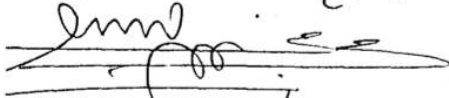




الفصل التشريعي الحادي عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

بدر محمد جبريل أعمال اللجنة لعقده


١٤ / ٧ / ٢٠٠٧

لجنة شؤون الشباب والرياضة

التقرير رقم (6)

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة في 2007/1/22
تحديد جلسة 2007/2/20 لنظر تقارير اللجنة المدرجة على جدول أعمال
المجلس .

يسرني أن أقدم لكم التقرير رقم (6) في شأن تنظيم بعض أوجه
العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية
الرياضية .

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة
مرزوق علي الغانم

التاريخ : 25 محرم 1428هـ
الموافق : 13 فبراير 2007 م



التقرير رقم (6) للجنة شئون الشباب والرياضة

ع

1- الاقتراح بقانون في شأن الهيئات الرياضية المقدم من السادة الأعضاء / عادل عبد العزيز الصرعاوي ، محمد براك المطير، علي فهد الراشد ،

د. فيصل علي المسلم ، عبد الله عكاش العبدلي

2- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل

من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

المقدم من السادة الأعضاء / أحمد عبدالعزيز السعدون ، مسلم محمد البراك ،

عدنان سيد عبدالصمد ، أحمد خليفة الشحومي ، علي فهد الراشد

3- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل

من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

المقدم من السادة الأعضاء / أحمد حاجي لاري ، محمد خليفة الخليفة ،

مرزوق فالح الحبيني ، د. حسن عبدالله جوهر ، د. عادل عبدالعزيز الصرعاوي

4- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية

الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية المقدم من السيد العضو / صالح أحمد عاشور

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة في 6 / 8 / 2006 و 23 / 9 / 2006

تقريري لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقما (15) عن الاقتراح الأول ،

و (18) عن الاقتراح الثاني والثالث كما أحال في 10 / 2 / 2007م الاقتراح بقانون

الرابع وذلك لدراستها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس الموقر .

وقد قرر المجلس الموقر بجلسته المعقودة في 22 / 1 / 2007 تحديد جلسة

20 / 2 / 2007 لنظر تقارير هذه اللجنة المدرجة على جدول أعمال المجلس .



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض عدة اجتماعات كان آخرها بتاريخ

11 / 2 / 2007 م ، وقد حضر جانباً منها كل من :

أولاً : السادة الأعضاء :

عادل عبد العزيز الصرعاوي

أحمد عبد العزيز السعدون

عبد الواحد محمود العوضي

جمال حسين العمر

فيصل فهد الشايح

سعدون حماد العتيبي

صالح احمد عاشور

ثانياً : عن الحكومة :

1- السيد / د. فؤاد عبد الصمد الفلاح - رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة

2- السيد / عصام جعفر - نائب المدير العام لشئون المالية والإدارية

3- السيد / جاسم يعقوب - نائب المدير العام لشئون الشباب

ثالثاً :

* رؤساء الأندية الرياضية وبعض أصحاب الخبرات الرياضية .

وقد تبين للجنة من الدراسة أن تقرير لجنة الشئون التشريعية والقانونية رقم

15 عن الاقتراح الأول انتهى بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها - إلى الموافقة

على الاقتراح من حيث الفكرة مع إحالته إلى هذه اللجنة ، كما انتهى تقرير اللجنة

ذاتها رقم 18 عن الاقتراحين الثاني والثالث - بأغلبية الحاضرين من أعضائها -

إلى الموافقة على الاقتراحين من حيث الفكرة مع إرجاء الصياغة لحين انتهاء

اللجنة المختصة من دراستهما .

كما تبين للجنة أن الاقتراحات بقوانين المعروضة استهدفت - وعلى ما

أفصحت عنه المذكرات الإيضاحية لها - دفع النشاط الرياضي وتطوير الحركة

الرياضية وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق أهدافها المنشودة من خلال تنظيم العضوية

في جميع الأندية الرياضية وأجراء انتخابات مجالس إدارتها وإدارات الاتحادات

الرياضية وتحديد مدة العضوية في هذه المجالس - وحقوق أعضاء الجمعية



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

العمومية في كل ناد في اختيار أعضاء مجالس إدارات الأندية ومن يمثل النادي في الاتحادات الرياضية ، وحظر على الشخص أن يكون عضواً في أكثر من ناد رياضي واحد ، وعدم جواز الترشيح إلا لمنصب واحد بحيث لا يجوز الجمع بين العضوية في مجالس إدارات كل من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية والهيئة العامة للشباب والرياضة باستثناء حالة ممثلي الاتحادات الرياضية في الجمع بين عضوية مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية شريطة إلا يكون ممن يشغل أي منصب قيادي .

وقد رأت اللجنة ضم الاقتراحات في تقرير واحد بالنظر لوحدة الفكرة مع إرجاء بعض المواد التي تضمنها الاقتراح بقانون الأول لإجراء مزيد من الدراسة .

هذا وقد أبدى ممثلو الحكومة التحفظ على (المادة الأولى لعدم وجود سبب -حسب رأيهم - لتحديث بيانات جميع الأعضاء الذي يبلغ 70 ألف عضو ، وهناك من حدثت بياناته خلال فترة بسيطة وأنه لا مشكلة في إعادة قيد العضو المشطوب عضويته من النادي خلال شهر يناير من كل عام) ، بينما ترى اللجنة أهمية هذه المادة التي تساعد في أبعاد الأعضاء الذين ليس لهم علاقة بالنادي ، كما تحفظ ممثلو الحكومة على (المادة الثانية لعدم وجود مبرر واضح لأجراء الانتخابات في يوم واحد) ، بينما ارتأت اللجنة أن إجراء الانتخابات في يوم واحد يمنع التدخل والتداخل بين الأندية وأن كل جمعية عمومية ستكون معنية بناديبها وليست بالأندية الأخرى .



كما تحفظ ممثلو الحكومة على (المادة الرابعة لحين تقييم تجربة اتحاد كرة القدم في هذا الشأن) ، وقد رأت اللجنة أن هذه المادة تضمن تمثيلاً عادلاً لكل الاندية والاتحادات ، وتحفظ ممثلو الحكومة على (المادة السابعة خشية مخالفتها للميثاق الأولمبي الذي أتاح للجميع حق التمثيل في عضوية اللجنة الاولمبية ، مع موافقتها على نص المادة أن كانت لا تتعارض مع الميثاق الأولمبي) ، بينما رأت اللجنة أن نص المادة لا يتعارض مع الميثاق الأولمبي .

وقد ارتأت اللجنة إن الرياضة هي من الضروريات الحتمية للمجتمع باعتبارها تهدف إلى رعاية النشء وتحميه من الأمراض الجسمانية والنفسية وهي ليست رفاهية بل دعامة أساسية لتكوين المواطن القادر على تحمل مسئولية التنمية والتطوير ، وهو ما أوجبه الدستور على الدولة من اهتمام خاص بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي ، وإن جاءت الاقتراحات بقوانين المعروضة بفكرة تطوير إدارة العملية الرياضية من خلال مكوناتها الأساسية بدء من تشكيل الجمعية العامة للأندية الرياضية واختيار مجالس إدارات الأندية والاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية ، فأنها تكون قد قامت على فكرة جيدة متوافقة مع أحكام الدستور تنتهج خطى عملية للبدء في الإصلاح الرياضي من خلال توسيع قاعدة المشاركة في الإدارة وإتاحة الفرصة لعدد أكبر من أصحاب الخبرة في هذا المجال للاستفادة بخبراتهم - كل في موقعه - وخلق روح المنافسة بينهم بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة .

وقد انتهت اللجنة - وبعد المناقشة وتبادل الرأي - بإجماع الحاضرين من أعضائها (عدا المادتين 2 ، 5 بالأغلبية 2-1) الى الموافقة على الاقتراحات بقوانين المعروضة مع دمجها في مشروع واحد وتعديل صياغة بعض المواد على النحو المبين بالمشروع الذي أعدته اللجنة والجدول المقارن المرفق لهذا التقرير وقد رأت الأقلية التحفظ على المادة الثانية لصعوبة اجراء الانتخابات في يوم واحد ،



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وان النص يؤدي الى حل مجالس ادارات الاندية المنتخبة منذ فترة بسيطة بما لا مبرر له ، كما رأَت الأقلية ان نص المادة الخامسة يولد صراعات شخصية لا مبرر للخوض فيه . وقد رأَت اللجنة إرجاء دراسة باقي مواد الاقتراح الأول لإجراء مزيد من الدراسة .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة

د. سعد رغيان الشريع

المرفقات :

- جدول مقارنة
- المشروع الذي أعدته اللجنة ومذكرة الإيضاحية
- نسخة من الاقتراحات بقوانين ومذكرتها الإيضاحية
- نسخة من الاقتراح بتعديل المادة 5 مقدم من السيد النائب / أحمد عبد العزيز السعدون

- 1- الاقتراح بقانون في شأن " الهيئات الرياضية " المقدم من السادة الأعضاء / عادل عبد العزيز الصرعاري ، محمد براك المطر، علي فهد الراشد ، د. فيصل المسلم، عبد الله عكاش العبدلي
- 2- اقتراح بقانون في شأن " تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية " المقدم من السادة الأعضاء / أحمد عبد العزيز السعدون، مسلم محمد البراك، عدنان عبد الصمد، أحمد خليفة الشحومي، علي فهد الراشد .
- 3- الاقتراح بقانون في شأن " تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية المقدم من السادة الأعضاء / أحمد حاجي لاري ، محمد خليفة الخليفة ، مرزوق فساخ الحبشي .
- د. حسن عبد الله جوهري ، د. عادل عبد العزيز الصرعاري .
- 4- الاقتراح بقانون في شأن " تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية " المقدم من السيد العضو / صالح أحمد عاشور

النص	الاقتراح	الاسم	النص	الاقتراح	الاسم	النص	الاقتراح	الاسم
الاقتراح بقانون في شأن الهيئات الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 43 لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة . واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1972 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1972 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة . واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له ، وعلى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1972 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة ، واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 43 لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة . واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 43 لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة . واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 43 لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة . واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1972 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة .	الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1972 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة . واقف مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

النص كما أورده اللجنة	النص كما أورسه اللجنة	الاجتهاد	راجح الثالث	الاجتهاد	راجح الأول	الاجتهاد	النص الحالي
<p>اتصالات</p> <p>أقرت اللجنة أن يشرف على عملية تجديد العضوية لجنة معاهدة كما أقرت رجوب سداد العضو لكافة الاشتراكات التي لم يسبق سدادها لتجديد عضويته في النادي .</p>	<p>مادة (1)</p> <p>يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية منذ عام 1992 بمن فيهم الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية ، تجديد عضويتهم خلال ثلاث أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، ولا سقطت عضويتهم .</p>	<p>راجح الثاني</p> <p>مادة (1)</p> <p>يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية بما في ذلك الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية ، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، ولا سقطت عضويتهم .</p>	<p>مادة (1)</p> <p>يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية بما في ذلك الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية ، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، ولا سقطت عضويتهم .</p>	<p>مادة (10)</p> <p>يدير النادي مجلس إدارة كما يكون له جمعية عمومية وبين النظام الأساسي كيفية تشكيل واختصاصات وسلطات كل منها . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية مجلس إدارة أي هيئة رياضية أخرى . كما لا يجوز بين الجمع عضوية ناد آخر يزاول نفس النشاط الرياضي .</p>	<p>مادة (1)</p> <p>يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية بما في ذلك الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية ، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، ولا سقطت عضويتهم .</p>	<p>مادة (1)</p> <p>يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية بما في ذلك الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية ، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، ولا سقطت عضويتهم .</p>	<p>المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية</p> <p>مادة (1)</p> <p>يقصد بالهيئات الرياضية - في تطبيق أحكام هذا القانون - الهيئات التي تؤسس وفقاً لأحكامه من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لمدة غير معينة بهدف توفير الخدمات الرياضية وما يتصل بها من خدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وصحية وترفيهية وذلك دون الحصول على كسب مادي للأعضاء .</p> <p>ويستخرج تحت هذه التسمية الأندية الرياضية واتحادات اللعبة الرياضية واللجنة الأولمبية .</p>

النص	الاقراء	راح الثالث	الاقراء	راح الاول	الاقراء	النص
النص كما أقرته اللجنة	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة لتشكيل هذه اللجنة وتدابيرها من بين موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والوزارات الأخرى لتتبع مهامهم الرياضية وتحديد اختصاصاتها .	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة بصيغة الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأرقام دراهمهم ، ومن يخضع لهم الامتثالات كما يعتد بهم في إنجاز مهامهم .	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة بصيغة الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأرقام دراهمهم ، ومن يخضع لهم الامتثالات كما يعتد بهم في إنجاز مهامهم .	يجب على الأندية الرياضية اتباع السياسة العامة والبرامج والتوجهات التي يضعها اتحاد اللعبة والمجلس وذلك بالنسبة للعبة التي تشترك فيها هذه الأندية ، لا يجوز للأندية الرياضية إقامة مباريات مع فرق أجنبية سواء داخل الكويت أو خارجها قبل أخطار اتحاد اللعبة والهيئة المختصة . ولاي منها الحق في الاعتراض بقرار مسبب .	يصدر الوزير المختص بقراراً بشروط وإجراءات تأسيس وتسجيل وشهر الهيات الرياضية وتسولي الوزارة المختصة القيام بإجراءات التسجيل والشهر . يتم تأسيس الهيئة الرياضية بقرار من الوزير المختص . ولا تجب لها الشخصية الاعتبارية إلا بشهر قرار تأسيسها ونشر ملخص نظامها الأساسي في الجريدة الرسمية .	
النص كما أقرته اللجنة	ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والقرارات اللازمة لتشكيل هذه اللجنة وتدابيرها من بين موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والوزارات الأخرى لتتبع مهامهم الرياضية وتحديد اختصاصاتها .	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة بصيغة الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأرقام دراهمهم ، ومن يخضع لهم الامتثالات كما يعتد بهم في إنجاز مهامهم .	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة بصيغة الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأرقام دراهمهم ، ومن يخضع لهم الامتثالات كما يعتد بهم في إنجاز مهامهم .	يجب على الأندية الرياضية اتباع السياسة العامة والبرامج والتوجهات التي يضعها اتحاد اللعبة والمجلس وذلك بالنسبة للعبة التي تشترك فيها هذه الأندية ، لا يجوز للأندية الرياضية إقامة مباريات مع فرق أجنبية سواء داخل الكويت أو خارجها قبل أخطار اتحاد اللعبة والهيئة المختصة . ولاي منها الحق في الاعتراض بقرار مسبب .	يصدر الوزير المختص بقراراً بشروط وإجراءات تأسيس وتسجيل وشهر الهيات الرياضية وتسولي الوزارة المختصة القيام بإجراءات التسجيل والشهر . يتم تأسيس الهيئة الرياضية بقرار من الوزير المختص . ولا تجب لها الشخصية الاعتبارية إلا بشهر قرار تأسيسها ونشر ملخص نظامها الأساسي في الجريدة الرسمية .	
النص كما أقرته اللجنة	ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والقرارات اللازمة لتشكيل هذه اللجنة وتدابيرها من بين موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والوزارات الأخرى لتتبع مهامهم الرياضية وتحديد اختصاصاتها .	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة بصيغة الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأرقام دراهمهم ، ومن يخضع لهم الامتثالات كما يعتد بهم في إنجاز مهامهم .	ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة والقرارات اللازمة بصيغة الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأرقام دراهمهم ، ومن يخضع لهم الامتثالات كما يعتد بهم في إنجاز مهامهم .	يجب على الأندية الرياضية اتباع السياسة العامة والبرامج والتوجهات التي يضعها اتحاد اللعبة والمجلس وذلك بالنسبة للعبة التي تشترك فيها هذه الأندية ، لا يجوز للأندية الرياضية إقامة مباريات مع فرق أجنبية سواء داخل الكويت أو خارجها قبل أخطار اتحاد اللعبة والهيئة المختصة . ولاي منها الحق في الاعتراض بقرار مسبب .	يصدر الوزير المختص بقراراً بشروط وإجراءات تأسيس وتسجيل وشهر الهيات الرياضية وتسولي الوزارة المختصة القيام بإجراءات التسجيل والشهر . يتم تأسيس الهيئة الرياضية بقرار من الوزير المختص . ولا تجب لها الشخصية الاعتبارية إلا بشهر قرار تأسيسها ونشر ملخص نظامها الأساسي في الجريدة الرسمية .	

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	الإيم	راج الرابع	الإيم	راج الثالث	الإيم	راج الأول	الإيم	النص الحالي
كما وردت بالأفراح من تعديل عدد مشاركة الأندية في المسابقات الرسمية سواءً ينظمها الاتحاد إلى مرحلتين (محل أدنى مسابقتين من كل أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية على الأقل واحد عن كل ناد رياضي من الأندية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	وتعتبر فاتراً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي القروعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .	النص الحالي هو هيئة تهدف إلى نشر التربة الرياضية وما يتصل بها من لوائح ثقافية واجتماعية وروحية وصحية وقيمية الرسائل وتيسير السبل لشغل أوقات فراغ الأعضاء بما يعود عليهم بالفائدة من هذه النواحي .
مادة (4)	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مرحلتين متتبتين (مسابقتين في كل مرحلة) على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .	يشترط إنشاء النادي بـ (4) موافق الشروط الآتية: أ- إلا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن خمسين عضواً من الكويتيين . ب- إلا يقل سن العضو المؤسس عن إحدى وعشرين سنة ميلادية ويكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة .

النص كما أقرته اللجنة	النص الحالي
<p>النص كما أقرته اللجنة</p> <p>وتعتبر لائحة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى في عدد المرشحين لمجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز.</p>	<p>النص الحالي</p> <p>ج- إلا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .</p> <p>د- أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .</p> <p>هـ- أن يوقع القرار بقبول التضامنه للمؤسسين</p> <p><u>مادة (10)</u></p> <p>يدبر النادي مجلس إدارة كما يكون له جمعية عمومية وبين النظام الأساسي كيفية تشكيل واختصاصات وسلطات كل منهما .</p> <p>ولا يجوز الجمع بين عضوية الجمعية العمومية لناد وعضوية الجمعية العمومية لناد آخر يزاول نفس النشاط الرياضي .</p>
<p>وتعتبر لائحة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى في عدد المرشحين لمجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز.</p>	<p>وتعتبر لائحة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى في عدد الأصوات التي تساري في عدد المرشحين لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز .</p>
<p>وتعتبر لائحة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى في عدد المرشحين لمجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز.</p>	<p>وتعتبر لائحة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى في عدد الأصوات التي تساري في عدد المرشحين لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز .</p>

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	التعديل المقترح من النائب / أحمد عبد العزيز السعدون	الاصحاح الرابع	الاصحاح الثالث	الاصحاح الثاني	الاصحاح الأول	النص الحالي
(2) من هذا المشروع . استجماً مع تعديل المادة	النص كما أقرته اللجنة مادة (5) لايجوز للشخص أن يكون عضواً في ناد رياضي واحد . وأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يخضعون للمشاركة في الانتخابات وحدهم حتى الترشح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد ، بين الترشح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشح ، على أنه	لا يجوز للشخص أن يكون عضواً في ناد رياضي واحد . وأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يخضعون للمشاركة في الانتخابات وحدهم حتى الترشح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشح ، على أنه لا يجوز لمؤلفي الأعضاء أن يرضحوا أنفسهم إلا لتصب واحد ، إما لعضوية مجلس إدارة النادي أو لعضوية مجلس إدارة احد الاتحادات الرياضية التي يخضع للنادي أن يكون له ممثل في مجلس إدارته .	مادة (5) لايجوز للشخص أن يكون عضواً في ناد رياضي واحد . وأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يخضعون للمشاركة في الانتخابات وحدهم حتى الترشح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشح ، على أنه	مادة (5) لايجوز للشخص أن يكون عضواً في ناد رياضي واحد . وأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يخضعون للمشاركة في الانتخابات وحدهم حتى الترشح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشح ، على أنه	مادة (5) لايجوز للشخص أن يكون عضواً في ناد رياضي واحد . وأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يخضعون للمشاركة في الانتخابات وحدهم حتى الترشح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشح ، على أنه	مادة (11) تقرر بطلان اجتماع أي من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية والآثار المترتبة عليه إذا انعقد بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو النظام الأساسي للنادي وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول محضر الاجتماع إليها . كما يكسرون لها خلال هذه المدة أن تقرر بطلان أي قرار يصدر من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية شابه أي رجوعه من رجوعه بطلان دون أبطال الاجتماع وفي هذه الحالة تكون القرارات الأخرى التي صدرت صحيحة وصالدة .	النص الحالي

النص كما أقرته اللجنة	النص	الاجماع	راح الرابع	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الأول	الاجماع	النص الحالي
ويستاء حالة الجمع لمطلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية العربية الكورية، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكورية والشباب والرياضة، فإن جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها .	ويستاء حالة الجمع لمطلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية العربية الكورية، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكورية والشباب والرياضة، فإن جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها .	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الأول	الاجماع	النص الحالي
النص كما أقرته اللجنة	النص	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الأول	الاجماع	النص الحالي
ويستاء حالة الجمع لمطلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكورية، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية أي مجالس إدارات الهيئات الرياضية سواء كانت أندية رياضية أو اتحادات أو اللجنة الأولمبية أو مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة فإن جمع أي شخص بين عضوية أي مجلسين من مجالس هذه الإدارات في أي وقت ولأي سبب من الأسباب، سقطت، عضويته في آخر مجلس إدارة تم تصاهاه أو تعينه فيه واعتبرت كأن لم تكن . كما لا يجوز لأي شخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من مجالس إدارة الهيئات الرياضية المشار إليها في الفقرة السابقة والمعمل في وظيفة قيادية بأجر أو مكافأة بأي من هذه الهيئات، فإن جمع الشخص بينهما اعتبر مستغلاً من هذه الوظيفة بحكم القانون من تاريخ تحقق حالة الجمع .	ويستاء حالة الجمع لمطلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية العربية الكورية، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكورية والشباب والرياضة، فإن جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها .	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الأول	الاجماع	النص الحالي
النص كما أقرته اللجنة	النص	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الأول	الاجماع	النص الحالي
ويستاء حالة الجمع لمطلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكورية، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية أي مجالس إدارات الهيئات الرياضية سواء كانت أندية رياضية أو اتحادات أو اللجنة الأولمبية أو مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة فإن جمع أي شخص بين عضوية أي مجلسين من مجالس هذه الإدارات في أي وقت ولأي سبب من الأسباب، سقطت، عضويته في آخر مجلس إدارة تم تصاهاه أو تعينه فيه واعتبرت كأن لم تكن . كما لا يجوز لأي شخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من مجالس إدارة الهيئات الرياضية المشار إليها في الفقرة السابقة والمعمل في وظيفة قيادية بأجر أو مكافأة بأي من هذه الهيئات، فإن جمع الشخص بينهما اعتبر مستغلاً من هذه الوظيفة بحكم القانون من تاريخ تحقق حالة الجمع .	ويستاء حالة الجمع لمطلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية العربية الكورية، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكورية والشباب والرياضة، فإن جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها .	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الثالث	الاجماع	راح الأول	الاجماع	النص الحالي

النص كما أقرته اللجنة	النص الحالي
<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري ، وثلاثة أعضاء عن الأندية المتخصصة بطريق اقتاراه الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري) واختاره الأندية المختارة الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري فيما بينها بحيث لا يجوز تحميل النادي المتخصصة فترتين متتاليتين حتى تتاح الفرصة لجميع الأندية بالتناوب للمشاركة في عضوية اللجنة .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>	<p>هذا القانون أو نظامه الأساسي أو فقد عنصرًا من عناصر إنشائه .</p> <p>ويعتبر أن تتضمن قرارات الاتحاد والاندماج المشار إليهما في هذه المادة والمادة السابقة إجراءات التنفيذ .</p> <p>ولسي حال تعذر دمج النادي في ناد آخر للوزير المخصص حله وتصفية أمواله وموجوداته ويتضمن قرار الحل تعيين المصفين وتحديد اجورهم وبيان سلطاتهم والمدة اللازمة لإجراء التصفية .</p>
<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>	<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>
<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>	<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>
<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري ، وثلاثة أعضاء عن الأندية المتخصصة بطريق اقتاراه الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري) واختاره الأندية المختارة الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري فيما بينها بحيث لا يجوز تحميل النادي المتخصصة فترتين متتاليتين حتى تتاح الفرصة لجميع الأندية بالتناوب للمشاركة في عضوية اللجنة .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>	<p>أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولية الكويتية ، ثم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .</p> <p>ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلاً كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .</p>

النص كما أقرته اللجنة	النص الحالي	الإضافة	الإزالة	ملاحظات
مادة (9) يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة - بناء على طلب الأندية والاتحادات الرياضية - قراراً بتكريم اللاعبين واعترافهم بما يتناسب مع ما قدموه من عطاء لوطنهم.	مادة (9) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم تكريم اللاعبين واعترافهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم، وما يحفظ لهم مكانتهم، ويوفر الموارد المالية لذلك.	مادة (9) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم تكريم اللاعبين واعترافهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم، وما يحفظ لهم مكانتهم، ويوفر الموارد المالية لذلك.	مادة (9) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم تكريم اللاعبين واعترافهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم، وما يحفظ لهم مكانتهم، ويوفر الموارد المالية لذلك.	مادة (9) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم تكريم اللاعبين واعترافهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم، وما يحفظ لهم مكانتهم، ويوفر الموارد المالية لذلك.
مادة (10) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	مادة (10) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	مادة (10) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	مادة (10) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	مادة (10) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.
مادة (11) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه.	مادة (11) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه.	مادة (11) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه.	مادة (11) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه.	مادة (11) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه.
مادة (12) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	مادة (12) على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	مادة (12) على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	مادة (12) على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	مادة (12) على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	الاقترح الثالث	الاقترح الثاني	الاقترح الأول	النص الحالي
					<p>يجب على الأندية الرياضية إتباع السياسة العامة والبرامج والتوجهات التي يضعها اتحاد اللعبة المختص وذلك بالنسبة للعبة التي يشترك فيها النادي . ولا يجوز للأندية الرياضية إقامة مباريات مع فرق أجنبية سواء داخل الكرت أو خارجها إلى بعد الحصول على إذن من اتحاد اللعبة المختص وكذلك من الوزارة المختصة .</p> <p><u>مادة (19)</u> يدير الاتحاد مجلس إدارة كما تكون له جمعية عمومية وبين النظام الأساسي كيفية تشكيل واختصاصات وسلطات كل منهما . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة اتحاد رياضي ومجلس إدارة أي ناد رياضي ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية وعضوية أكثر من مجلس إدارة اتحاد رياضي .</p> <p><u>مادة (19) مكرر</u> يجوز للوزير المختص بناء على طلب الاتحاد أو النادي المختص منح إجازة خاصة لأي من اللاعبين أو الإداريين المشاركين في أي من الألعاب والمسابقات القارية والإقليمية من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الجهات العسكرية أو المكلفين بالخدمة الإلزامية أو خدمة الاحتياط ، وكذلك العاملين في الشركات والمؤسسات والهيئات المملوكة للدولة أو التي تشارك بأكثر من نصف رأس مالها وذلك خلال فترتي الإعداد والمشاركة المقررة لكل مشاركة والتوريات ولمدة لا تتجاوز فترة الإعداد والمشاركة المقررة لكل مشاركة حسب نوع البطولة ويجب على الجهة التابع لها اللاعب أو الإداري الاستجابة إلى طلب الوزير المختص بالإجازة ولمدة التي يحددها .</p> <p><u>مادة (19) مكرر</u> يحفظ اللاعب والإداري المرخص له بالإجازة الخاصة وفقا لنص المادة السابقة بكافة حقوقه الوظيفية والقانونية خلال مدة الإجازة .</p>

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	النص الحالي
	<p>مادة (19) مكرّرة (ب)</p> <p>يجوز للوزير المخصّص طلب تفرّغ اللاعبين من طلاب الجامعة والمعاهد والندارس المختلفة تفرّغاً رياضياً ولا تمد مدة اشتراكهم وفقاً للمادة (19) مكرّراً من هذا القانون القطاعاً عن الدراسة ، ويقوم الوزير المخصّص بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتمكّينهم من متابعة الدراسة .</p> <p><u>مادة (20)</u></p> <p>تسري أحكام المواد 11 و 12 و 13 و 14 من هذا القانون على الاتحادات الرياضية .</p> <p>الباب الرابع للجنة الأولمبية</p> <p><u>مادة (21)</u></p> <p>اللجنة الأولمبية هي هيئة رياضية تتكون من اتحادات اللعبات الرياضية القائمة والتي تتكون مستقبلاً سواء كانت اللعبات التي تديرها هذه الاتحادات مدرجة في البرنامج الأولمبي أو غير مدرجة بقصد تنظيم النشاط الرياضي في الكويت وتسيق هذا النشاط بين مختلف الاتحادات ورفع مستواه الفني في حدود السياسة العامة التي تضعها الوزارة المختصة .</p> <p>وللجنة الأولمبية وحدها حق تمثيل الكويت في السدورات الأولمبية والإقليمية سواء داخل الكويت أو خارجها ولها وحدها حق حل واستعمال الشارات والشعارات الأولمبية المعترف بها طبقاً للقواعد المنصوص عليها في البروتوكول الأولمبي</p> <p>وبين النظام الأساسي للجنة هيئتها الإدارية والتنفيذية واختصاصاتها وأحوال حلها وتزاعي في ذلك القواعد والنظم الأولمبية والدولية .</p> <p>وبسرى على اللجنة حكم المادتين 11 و 12 من هذا القانون .</p>				

ملاحظات	النص كما أقره اللجنة	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	النص الحالي
					<p>لا يجوز لأية هيئة أن تسمى باسم اللجنة الأولمبية كما لا يجوز استعمال هذا الاسم في تسمية عمل أو عمل أو بضاعة أو استعمال أو صنع شاركها أو علاقتها أو الاتجار فيها بغير إذن منها .</p> <p>الباب الخامس</p> <p>موارد الهيئات الرياضية وكيفية استغلالها</p> <p><u>مادة (23)</u></p> <p>تتكون موارد الهيئات الرياضية من :</p> <p>أ) اشتراكات الأعضاء ورسوم قلوبهم .</p> <p>ب) التبرعات والهبات والوصايا وحصوله الخفلات بشرط الموافقة المسبقة من الوزارة المختصة عليها .</p> <p>ج) حصيله إيرادات المباريات .</p> <p>د) الإعانات الحكومية .</p> <p><u>مادة (24)</u></p> <p>يجب على الهيئة أن تودع أموالها النقدية بأحدها الذي أشهرت به لدى أحد المصارف في الكويت وبين النظام الأساسي للهيئة أحكام الاحتفاظ بجميع مائة لمواجة المصروفات الدورية والعاجلة .</p> <p>ويجب على الهيئة أن تنفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولما أن تسفل فالفرض إيراداتها لضمان مورد ثابت على ألا يؤثر ذلك في نشاطها ولا يجوز لها الدخول في أية مضاربة مالية .</p> <p>كما يجب على الهيئة أن تحتفظ بالدفاتر والسجلات الإدارية والمالية التي يطلعها حسن الإدارة ، وأن تقدمها لمن حول فهم هذا القانون حق الإطلاع عليها .</p>

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	النص الحالي
					<p>لا يجوز للهيئات الرياضية جمع المال من الجمهور أو إقامة حفلات قبل الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة وطبقاً للشروط والأوضاع التي تقرها .</p> <p><u>مادة (25)</u></p> <p>يجب أن يكون هيئة رياضية مراقب حسابات قانوني تعينه الجمعية العمومية طبقاً لما ينص على ذلك النظام الأساسي وتحدد أتعابه السنوية لمراجعة الحسابات والمستندات .</p> <p>في الرقابة على الهيئات الرياضية</p> <p><u>مادة (27)</u></p> <p>تخضع جميع الهيئات الرياضية لإشراف ورقابة الوزارة المختصة من كافة الوجوه الإدارية والمالية والفنية والتنظيمية .</p> <p>وتبولى الرقابة مفتشون مخصصون يعينهم هذا الغرض الوزير المختص .</p> <p><u>مادة (28)</u></p> <p>في حالة حدوث أي خلاف بين أحد الأندية الرياضية وأحد الاتحادات الرياضية فيما يتعلق بالشؤون الرياضية فإنه يتعين على النادي أو إحالة الخلاف إلى اللجنة الأولمبية للفصل فيه ، والنادي أو الاتحاد حتى الطعن في قرار اللجنة الأولمبية أمام الوزارة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البلاغ إليه .</p> <p>ويصدر قرار الوزارة المختصة في هذا الشأن نهائياً .</p> <p><u>مادة (29)</u></p> <p>في حالة حدوث أي خلاف بين أحد الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية فإنه يتعين على الاتحاد إحالة الخلاف إلى الوزارة المختصة للفصل فيه .</p> <p>ويصدر قرار الوزارة المختصة في هذا الشأن نهائياً .</p>

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	الإقراح الثالث	الإقراح الثاني	الإقراح الأول	النص الحالي
					<p>مع عدم الإخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين :</p> <p>مادة (30)</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. كل من مارس نشاطا للهيئة يتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله أو انفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو دخل بأموالها في مضاربات مالية أو تسبب بإهماله في خسارة مادية للهيئة . 2. كل من باشر إجراءات تأسيس هيئة رياضية قبل الحصول على الأذن المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون وكل من مارس نشاطا باسم هيئة لم يتم شهرها أو استمر في مواصلة نشاط هيئة فقدت شخصيتها الإختيارية مع علمه بذلك . 3. كل مصنف وزع أموال الهيئة على خلاف ما يقضى به قرار التصفية . 4. كل من جمع أموالاً أو تبرعات أو أقام حفلات من أي نوع لحساب هيئة على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له . 5. كل من حرر أو أسك محرراً أو سحلاً بما يلزم القانون أو القرارات التنفيذية له بتقديمه أو إسكاه ويشتمل على بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك أو تمدد إخفاء بيان يلزم القانون أو القرارات بإثباته أو امتنع عن تقديمه للوزارة المختصة. <p>مادة (31)</p> <p>مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 22 من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين مع غلق اخل و مصادرة الأشياء بحسب الأحوال .</p>

ملاحظات	النص كما أقرته اللجنة	الأقراح الثالث	الأقراح الثاني	الأقراح الأول	النص الحالي
					<p>في جميع الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظامها الأساسي تطبيقاً لأحكام المادة السابقة أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ أعادته الشهر .</p> <p><u>مادة (36)</u></p> <p>تستمر مجالس إدارات الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون في مباشرة أعمالها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل المجلس الجديد وتسيهي مسلة عضويته مجلس إدارة الاتحاد الأول بعد صدور هذا القانون عند تاريخ الانتخاب المقرر إجراؤه عقب أول دورة أولية مقبلة .</p> <p><u>مادة (38)</u></p> <p>مع عدم الأخلال بما نصت عليه المواد 3 و 4 و 6 و 27 من هذا القانون يصدر الوزير المخصص لائحة لتنظيم الأندية والهيئات الرياضية الخاصة.</p> <p><u>مادة (39)</u></p> <p>يصدر الوزير المخصص للوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .</p> <p><u>مادة (40)</u></p> <p>على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>أمير الكويت جابر الأحمد الصباح</p> <p>رئيس مجلس الوزراء سعد العبدالله الصباح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عبدالعزیز محمود</p> <p>صدر بقصر السيف في : 22 ذوال 1398 هـ الموافق : 24 سبتمبر 1978 م</p>



قانون رقم ()

في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في

كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 43 لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة (1)

يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية منذ عام 1992 بمن فيهم الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية ، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، وإلا سقطت عضويتهم . ولا يتم التجديد إلا بحضور العضو شخصياً إلى النادي لتحديث البيانات في استمارة جديدة للعضوية والتوقيع عليها ، وسداد كافة الاشتراكات التي لم يسبق له سدادها وتتولى إجراءات التجديد لجنة محايدة .

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القرارات اللازمة لتشكيل هذه اللجنة وندب أعضائها من بين موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والوزارات الأخرى للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية الرياضية وتحديد اختصاصها . ولا تقبل خلال فترة الثلاثة أشهر المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي ، وتنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوماً من انتهاء فترة التجديد المشار إليها ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقاً لأحكام هذه المادة .



ويعفى من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي بعد تسديد ما عليهم من التزامات مالية للنادي - إن وجدت .

مادة (2)

تجرى بطريق الاقتراح السري انتخابات جديدة لعضوية جميع مجالس إدارات الأندية الرياضية وفقاً لأحكام هذا القانون في تاريخ واحد بعد ستين يوماً على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية المشار إليه في المادة الأولى منه ، ويحدد موعد الانتخابات بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجرائها .

وتكون عضوية مجالس إدارات الأندية الرياضية الدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، وتجرى الانتخابات لعضوية هذه المجالس في تاريخ واحد ويحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل تسعين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء مدة الدورة .

على أن يجتمع مجلس إدارة النادي خلال أسبوعين من تاريخ إعلان النتائج لانتخاب المناصب القيادية فيها بما في ذلك اختيار مجالس إدارات الأندية الرياضية لممثليهم في مجالس إدارات الاتحادات الرياضية .

مادة (3)

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لعدد يساوي عدد أعضاء مجلس إدارة النادي المطلوب انتخابهم ، وتعتبر باطلة الأوراق التي أعطيت فيها الأصوات لعدد يزيد على هذا العدد .

ويعتبر فائزاً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوي اثنان أو أكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .



مادة (4)

تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مرحلتين سنيتين (مسابقتين في كل مرحلة) على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .

يكون من بين أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية عضو واحد عن كل ناد رياضي من الأندية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة (5)

لا يجوز للشخص أن يكون عضواً في أكثر من ناد رياضي واحد .
ولأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي .
وباستثناء حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد ، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية أي من مجالس إدارات الهيئات الرياضية سواء كانت أندية رياضية أو اتحادات أو اللجنة الأولمبية أو مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة فإن جمع أي شخص بين عضوية أي مجلسين من مجالس هذه الإدارات في أي وقت ولأي سبب من الأسباب سقطت عضويته في آخر مجلس إدارة تم انتخابه أو تعيينه فيه واعتبرت كأن لم تكن .
كما لا يجوز لأي شخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من مجالس إدارة الهيئات الرياضية المشار إليها في الفقرة السابقة والعمل في وظيفة قيادية بأجر أو مكافأة بأي من هذه الهيئات ، فإن جمع الشخص بينهما اعتبر مستقبلاً من هذه الوظيفة بحكم القانون من تاريخ تحقق حالة الجمع .

مادة (6)

باستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد من المسابقات أو البطولات أو النشاطات الرسمية لا يجوز أن تحمل هذه البطولات أو النشاطات الرسمية المحلية اسم أي شخص آخر طبيعياً أو اعتبارياً ، ويجوز أن



يكون لها رعاة رسمييون بطريق المزايدة العلنية ، ولكل اتحاد رياضي تحديد البطولات غير الرسمية التي يقدر أهمية تنظيمها ، فإن حملت أسماء أشخاص - طبيعيون أم اعتباريون - وجب إن يكون ذلك بطريق المزايدة العلنية .

مادة (7)

يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجري اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد مثل الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق وأي مناصب أخرى وفقا للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فان وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري ، وثلاثة أعضاء عن الأندية المتخصصة تختاره الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري فيما بينها بحيث لا يجوز تمثيل النادي المتخصص فترتين متتاليتين حتى تتاح الفرصة لجميع الأندية بالتناوب للمشاركة في عضوية اللجنة .

ويعتبر فائزا من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلا كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .

مادة (8)

تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويعقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة اللجنة خلال أسبوعين من اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليها في عضوية مجلس إدارة اللجنة ، ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرارا بتحديد هذا الموعد ويختار المجلس في هذا الاجتماع ، كل من رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلي الاتحادات الرياضية ، فان وجد أكثر من مرشح لمنصب الرئيس أو لأي من المناصب القيادية الأخرى ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .



مادة (9)

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة - بناء على طلب الأندية والاتحادات الرياضية - قراراً بتكريم اللاعبين واعتزالهم بما يتناسب مع ما قدموه من عطاء لوطنهم .

مادة (10)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (11)

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل به القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة (12)

على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ()

في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في

كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

تمر رعاية الشباب بشكل عام والحركة الرياضية بشكل خاص في مرحلة أوضحت فيها الحاجة ملحة لإعادة النظر في مسيرتها ، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين للوصول إلى الأهداف المنشود تحقيقها من هذا القطاع الهام ، وإذا كان الأمر يتطلب مراجعة جميع التشريعات التي ترتبط بتنظيم هذا القطاع بما في ذلك النظم الأساسية للاتحادات والأندية الرياضية ، وكان الأمر كذلك يتطلب العمل على دراسة جميع المعوقات ومواجهتها بما في ذلك توفير المنشآت الرياضية التي تفتقر إليها الكويت بصفة عامة ومعظم الأندية الرياضية بصفة خاصة ، علاوة على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الدعم المادي والمعنوي ، ومختلف أوجه الدعم الأخرى ، فإن أي خطوة في هذا السبيل قد لا تحقق النجاح المبتغى قبل التصدي أولاً لتنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية ، وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل مجالس إدارات هذه الجهات ، وهي التي تقع عليها مسؤولية ما يتطلع إليه الجميع من دور ريادي ينتظر إن يضطلع به ويؤديه الشباب والحركة الرياضية ، ومن أجل البدء في هذه الخطوة ، أعد هذا الاقتراح بقانون ، متضمنا في مادته الأولى تنظيم العضوية في جميع الأندية الرياضية منذ عام 1992م وذلك بدعوة جميع الأعضاء في هذه الأندية ، بما في ذلك الأعضاء الذين سبق إن شطبت عضويتهم بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، بتجديد عضويتهم خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون وإلا سقطت عضويتهم .



واشترطت هذه المادة الا يتم التجديد إلا بحضور العضو شخصيا إلى النادي والتوقيع على استمارة جديدة للعضوية محدثة بياناتها وسداده لكافة الاشتراكات التي لم يسبق له سدادها ، وناطت بلجنة محايدة تشكل بعدد من موظفي الدولة الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القيام بهذه المهمة ، ويحدد اختصاصاتهم وأوقات دوامهم .

ومنعا لتداخل الأمور ، ومن غير إن تعتبر من الطلبات الجديدة ، طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق إن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية فقد نصت هذه المادة على عدم قبول طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي خلال الثلاثة اشهر المبينة في الفقرة الأولى منها ، وحتى يصبح وضع العضوية في جميع الأندية الرياضية معلوما للكافة بعد انتهاء الفترة المحددة لتجديد العضوية ، نصت هذه المادة على إن تنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوما من انتهاء فترة الثلاثة اشهر ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقا لأحكام هذه المادة.

وقد اعفي من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي ، بعد تسديد ما عليهم من التزامات للنادي - إن وجدت - .

ونصت والمادة الثانية من الاقتراح بقانون على إجراء الانتخابات لعضوية جميع مجالس إدارات والأندية الرياضية وفقا لأحكام هذا القانون بطريق الاقتراع

السري ، بعد ستين يوما على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية كما هو مبين في الفقرة الأولى من المادة الأولى ، على إن تجرى هذه الانتخابات في جميع الأندية الرياضية في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ إجرائها .



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وأوضحت هذه المادة أن تكون عضوية مجالس إدارات الأندية الرياضية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ونصت أن يجري التجديد لعضوية هذه المجالس في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من انتهاء مدة الدورة ، وناطت بمجلس إدارة النادي المنتخب الاجتماع خلال أسبوعين من تاريخ إعلان النتائج لانتخاب المناصب القيادية منها بما في ذلك اختيار مجالس إدارات الأندية لممثليهم في مجالس إدارات الاتحادات الرياضية .

وحددت المادة الثالثة من الاقتراح بقانون حق كل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي وهم من مضى على عضويتهم الفترة الزمنية الكافية التي تمنحهم حق الانتخاب والترشيح وفقاً لما تقرره اللوائح في هذا الشأن اختيار عدد أعضاء مجلس إدارة النادي المطلوب انتخابهم ، ونصت على إن تكون باطلة الأوراق التي تعطى فيها الأصوات لعدد يزيد على العدد المطلوب انتخابه .

وحددت هذه المادة كذلك إن يكون فائزاً بعضوية مجلس إدارة النادي من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب انتخابه لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .

وحددت المادة الرابعة من الاقتراح بقانون تكوين الاتحادات الرياضية من

الأندية الرياضية التي تشارك في مرحلتين سنيتين بمعدل مسابقتين في كل مرحلة كحد أدنى من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد لضمان جدية النادي واهتمامه باللعبة .

وحتى تكون الفرصة متاحة أمام جميع الأندية الرياضية التي تشارك في المسابقات الرسمية في الاتحاد في المساهمة في إدارة شؤون اللعبة وتطويرها ، فقد نصت هذه المادة على إن يكون من بين أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية ممثل واحد عن كل ناد رياضي ، ومنعا لازدواجية العضوية في الأندية الرياضية



حظرت المادة الخامسة من الاقتراح بقانون على الشخص إن يكون عضواً في أكثر من ناد رياضي واحد ، وتكون لجميع أعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي .

وحتى يستفاد من مختلف الكفاءات ، وحتى لا يشغل إي شخص أكثر من منصب واحد في مجالس الإدارات التي لها علاقة بإدارة شئون الشباب والرياضة ، فقد حظرت المادة الخامسة الجمع بين العضوية في مجالس أدارات كل من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، بحيث لا يجوز للشخص إن يكون عضواً إلا في مجلس إدارة واحد من هذه المجالس فإن جمع أي شخص بين عضوية أي مجلسين من مجالس هذه الإدارات في أي وقت ولأي سبب من الأسباب سقطت عضويته في آخر مجلس إدارة تم انتخابه أو تعيينه فيه واعتبرت كأن لم تكن .

كما لا يجوز لأي شخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من مجالس إدارة الهيئات الرياضية المشار إليها في الفقرة السابقة والعمل في وظيفة قيادية بأجر أو مكافأة بأي من هذه الهيئات ، فإن جمع الشخص بينهما اعتبر مستقبلاً من هذه الوظيفة بحكم القانون من تاريخ تحقق حالة الجمع .

وقد استثنى من ذلك حالة جمع واحدة وهي حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية

الكويتية شريطة إن يكون هؤلاء من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذين لا يشغلون أي مناصب قيادية في الاتحاد ، مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق وغير ذلك من المناصب وفقاً لما يحدده الهيكل التنظيمي للاتحاد .

وباستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد أو ما يحمل منها اسم الاتحاد أو النادي ، فقد حظرت المادة السادسة على الاتحادات والأندية الرياضية، تنظيم المسابقات أو البطولات أو النشاطات الرسمية المحلية التي تنظمها أو تقيمها أو تشرف عليها أن تحمل أسماء أشخاصاً آخرين



طبيعيين كانوا أو اعتباريين وأجازت أن يكون هناك رعاة رسميون لمثل هذه الأنشطة بطريق المزايدة العلنية لتنظيم هذه المسألة وتحقيقها لزيادة الموارد المالية للرياضة ، ولا شك إن من حق هؤلاء الأشخاص إن ينظموا مثل هذه المسابقات أو البطولات أو النشاطات بمعرفتهم وفقا للقوانين المعمول بها ، أو إن يطلبوا إن يشار إلى أسمائهم في تقارير الاتحادات والأندية الرياضية في حالة تقديمهم أي دعم للشباب والرياضة إذا كان المراد مما يقدمونه مجردا من أي غرض ، كما إن من حق الاتحادات والأندية الرياضية إن تتخذ القرار الذي تراه مناسبا في شأن مثل هذا الطلب ، ويتعين على كل اتحاد رياضي تحديد البطولات الودية التي يقدر أهميتها في تحقيق أهدافه لتنمية اللعبة وأعداد اللاعبين وإجازت أن تحمل مثل هذه البطولات أسماء اشخاص - طبيعيين أو اعتباريين - شريطة أن يتم ذلك بطريق المزايدة العلنية ووفق الشروط المنظمة في هذا الشأن .

ونصت المادة السابعة من الاقتراح بقانون إن يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجري اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ، شريطة إن لا يكون من الذين يشغلون مناصب قيادية في الاتحاد مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق و (ي) مناصب أخرى وفقا للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فإن وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية تم انتخاب أحدهم بالاقتراح السري ، وفي حالة تعادل الأصوات تجرى القرعة لتحديد الفائز ونص على إن يعتبر باطلا كل اختيار يتم على خلاف ذلك ، وغني عن البيان التأكيد على إن ممثل الاتحاد في اللجنة الأولمبية الكويتية لا يجوز كذلك إن يتم اختياره أو انتخابه لأي من المناصب القيادية في الاتحاد في وقت لاحق على اختياره في عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ما لم يكن قد استقال قبل ذلك من مجلس إدارة اللجنة وتم اختيار من يحل محله وفقا لأحكام هذه المادة .



ونصت المادة الثامنة على إن تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، وناطت بمجلس الإدارة إن يختار في أول اجتماع له رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلي الاتحادات وبيئت الحكم في حالة وجود أكثر من مرشح لأي منصب وكيفية إعلان الفائز لأي من هذه المناصب .

وتقديرًا للاعبين الذين يخدمون وطنهم في مختلف الألعاب ، ومن أجل العمل على ما يحفظ لهم مكانتهم ، نصت المادة التاسعة من الاقتراح بقانون على إن يصدر رئيس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة - بناء على طلب الأندية والاتحادات الرياضية قراراً لتكريم هؤلاء اللاعبين وكيفية اعتزالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء متواصل لوطنهم ، وحتى يضاف على هذا التكريم الطابع الرسمي لبيان عرفان الدولة وتقديرها .

ونصت المادة العاشرة على أن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون كما نصت المادة الحادية عشرة على أن يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الرقم : ٤٤ / ٨

التاريخ : ١٩ / ٧ / ٢٠٠٦ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة... وبعد

نتقدم إليكم بالاقترح بقانون المرفق في شأن الهيئات الرياضية ، مشفوعاً
بمذكرته الإيضاحية ، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،،

مقدموه

محمد براك المطير
د. فيصل علي المنسلم

عادل عبدالعزيز الصرعاوي
علي فهد الراشد

عبدالله عكاش العبدلي

يجاء إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

بمذكرة أرقام ٤٤ / ٨ م

١٩ / ٧ / ٢٠٠٦



مجلس الأمة

اقتراح بقانون

في شأن الهيئات الرياضية

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

الباب الأول

تعريفات وأحكام عامة

ماده (١) -

يقصد بالهيئات الرياضية - في تطبيق أحكام هذا القانون - الهيئات التي تؤسس وفقاً للأحكام من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لمدة غير معينة بهدف توفير الخدمات الرياضية وما يتصل بها من خدمات ثقافية واجتماعية وروحية وصحية وثرويحية لخلق المواطن الصالح وذلك دون الحصول على كسب مادي للأعضاء .

ويندرج تحت هذه التسمية الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية واللجنة الاولمبية .

ماده (٢)

يقصد بعبارة الهيئة المختصة ، الهيئة العامة للشباب والرياضة كما يقصد بعبارة المجلس

المختص ، مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة .



مجلس الأمة

ماده (٣)

لا يجوز تأسيس أي هيئة رياضية قبل الحصول على إذن بذلك من الهيئة المختصة .

ماده (٤)

يصدر المجلس المختص قرارا بشروط وإجراءات تأسيس وشهر الهيئات الرياضية ، وتتولى الهيئة المختصة القيام بإجراءات التأسيس والشهر ، ويتم تأسيس الهيئة الرياضية بقرار من المجلس المختص .

ولا تثبت لها الشخصية الاعتبارية إلا بشهر قرار تأسيسها ونشر ملخص نظامها الأساسي في الجريدة الرسمية .
ولا يجوز للهيئة الرياضية مباشرة أي نوع من أنواع النشاط قبل اكتمال إجراءات تأسيسها الشخصية الاعتبارية .

ماده (٥)

يعمل بالنسبة إلى النظم الأساسية للهيئات الرياضية بالتماثل المرفقة لهذا القانون .

ماده (٦)

يحظر على الهيئة الرياضية السعي إلى تحقيق أي غرض غير مشروع أو مناب للنظام العام أو للأداب العامة أو يحافي الأغراض المنصوص عليها في النظم الأساسي لها .
ويحظر عليها التدخل - أو التعرض للسياسة أو المنازعات الدينية أو إثارة العصبية

الطائفية أو العنصرية أو المذهبية .

ماده (٧)

يخصص في ميزانية الهيئة المختصة اعتماد مالي لإعانة الهيئات الرياضية ، وللهيئة المختصة صرف هذه الإعانات أو الاستقطاع منها وفقا للقواعد والأنس التي يصدر بها قرار من المجلس المختص ، وعلى الهيئات الرياضية مباشرة نشاطها في حدود السياسة العامة التي يرسمها المجلس المختص .



مجلس الأمة

الباب الثاني الأندية الرياضية

ماده (٨)

النادي الرياضي هو هيئة تهدف إلى نشر التربية الرياضية وما يتصل بها من نواح ثقافية واجتماعية وروحية وصحية وإلى تهئية الوسائل وتيسير السبل لاستثمار أوقات فراغ الأعضاء بما يعود عليهم بالفائدة من هذه النواحي .

ماده (٩)

- يشترط لإنشاء النادي توافر الشروط الآتية :
- أ - ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن مئتي عضو من الكويتيين .
 - ب - ألا يقل سن العضو المؤسس عن حدى وعشرين سنة ميلادية وأن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة .
 - ج - ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو لأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتيه .
 - د - أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .
 - هـ - أن يوقع قراراً بقبول انضمامه للمؤسسين .

ماده (١٠)

يدير النادي مجلس إدارة كما يكون له جميعه عمومية ويبين النظام الأساسي كيفية تشكيل واختصاصات وسلطات كل منها .
ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية مجلس إدارة أي هيئة رياضية أخرى .
كما لا يجوز بين الجمع بين عضوية ناد وعضوية ناد آخر يزاول نفس النشاط الرياضي .



مجلس الأمة

ويحظر على عضو المجلس الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالنادي أو بأي هيئة رياضية يأجر أو مكافأة

ماده (١١)

للهيئة المختصة أن تقرر بطلان اجتماع أي من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية والآثار المترتبة عليه إذا انعقد بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو النظام الأساسي للنادي وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول محضر الاجتماع إليها .

كما يكون لها خلال هذه المدة أن تقرر بطلان أي قرار يصدر من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية شابه أي وجه من وجوه البطلان دون إبطال الاجتماع وفي هذه الحالة تكون القرارات الأخرى التي صدرت صحيحة وناظفة .

وعلى الهيئة موافاة الهيئة المختصة بنسخ من محاضر جمعية العمومية والاختصاصات مجلس الإدارة خلال ستة أيام من تاريخ الاجتماع ، ويجب التصديق على القرارات قبل انتهاء الجلسة .

ماده (١٢)

يجوز بقرار مسبب من الجمعية العمومية غير العادية أو من لمجلس المختص حل مجلس إدارة أي ناد وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة ثلاثة اشهر قابلة لتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة يتولى الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة في النظام الأساسي وذلك في

الأحوال الآتية :

أ - مخالفة أحكام هذا القانون أو النظام الأساسي للنادي .

ب - إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفي لانعقاده انعقاداً صحيحاً .

ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة المنحل وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة إعادة ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس قبل انقضاء دورة واحدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالحل ، ويكمل المجلس المنتخب المدة المتبقية من الدورة .



مجلس الأمة

ماده (١٣)

يجوز للجمعية غير العادية إن توصي المجلس المختص بقرارا بحل النادي حلا اختياريا أو دمج في أي ناد رياضي آخر يشابهه في الأهداف .

ماده (١٤)

يجوز بقرار من المجلس المختص دمج أي ناد رياضي في ناد آخر يشابهه في الأهداف إذا تبين أنه أصبح غير قادر على تحقيق أهدافه أو خدمة لمجتمعه أو توقف عن ممارسة نشاطه لمدة ستة أشهر على الأقل أو اطلح عاجزا عن الوفاء بتعهداته أو خصص أمواله لغير الأغراض التي أنشئ من أجلها أو ارتكب مخالفة جسيمة لأحكام هذا القانون أو نظامه الأساسي أو فقد عنصرا من عناصر إنشائه .

وفي حالة تعذر دمج النادي في ناد آخر فالمجلس المختص حله وتحويل أمواله وموجوداته ويتضمن قرار الحل تعيين المصنفين وتحديد أجورهم وبيان سلطاتهم واجباتهم إن لزمه لإجراء التصفية .

الباب الثالث الاتحادات الرياضية

ماده (١٥)

اتحاد اللعبة الرياضية هو هيئة تتكون من الأندية الرياضية والهيئات التي لها نشاط في اللعبة بقصد تنظيم وتنسيق هذا النشاط بينها والعمل على نشر اللعبة ورفع مستواها الفني .

وهو المسئول فنيا عن شؤون هذه اللعبة في جميع أنحاء الدولة في حدود القواعد التي يقرها الاتحاد الدولي لهذه اللعبة .

ولا يجوز تكوين أكثر من اتحاد واحد لأي لعبة رياضية .



مجلس الأمة

ماده (١٦)

مع مراعاة أحكام المادتين الثالثة والرابعة والخامسة من هذا القانون يجب لتأسيس اتحاد لعبة رياضية أن يتقدم بطلب تسجيله خمسة من الأندية الرياضية المشهورة على الأقل يكون لها نشاط في اللعبة .

ويرفق بطلب التسجيل نسختان من النظام الأساسي للاتحاد .
ويضم الاتحاد بعد تمام إنشائه في عضويته جميع الأندية التي لها نشاط في اللعبة وفقا لأحكام نظامه الأساسي

يشترط في النادي لممارسة حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد أو التصويت في جمعياته العمومية استمراره في مزاولة للعبة دون انقطاع في المواسم المتتالية .

ماده (١٧)

يتعين على اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية الحصول على موافقة الهيئة المختصة قبل الاشتراك في الألعاب الأولمبية والدورات متعددة الألعاب سواء كانت محلية أو إقليمية أو قارية أو دولية سواء أقيمت داخل الكويت وخارجها ، وفق القواعد والتنظيم الأولمبية والدولية .

ماده (١٨)

يجب على الأندية الرياضية اتباع السياسة العامة والبرامج والتوجيهات التي يضعها اتحاد اللعبة المختص وذلك بالنسبة للعبة التي تشترك فيها هذه الأندية ، ولا يجوز للأندية الرياضية إقامة مباريات مع فرق أجنبية سواء داخل الكويت أو خارجها قبل أخطار اتحاد اللعبة والهيئة المختصة . ولاي منهما الحق في الاعتراض بقرار مسبب .

ماده (١٩)

يدير الاتحاد مجلس إدارة كما تكون له جمعية عمومية ويبين النظام الأساسي كيفية تشكيل واختصاصات وسلطات كل منها .



مجلس الأمة

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة اتحاد رياضي ومجلس إدارة أي ناد رياضي ومجلس إدارة اللجنة الاولمبية ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة اتحاد رياضي أو الجمع بين عضوية مجلس أية هيئة رياضية وعضوية لجان التحكيم ، ويحظر على عضو المجلس الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالاتحاد أو بأي هيئة رياضية بأجر أو مكافأة .

ماده (٢٠)

تسري أحكام المواد (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) من هذا القانون على الاتحادات الرياضية .

الباب الرابع للجنة الاولمبية

ماده (٢١)

اللجنة الاولمبية هي هيئة رياضية تتكون من اتحادات الالعاب الرياضية القائمة والتي تتكون مستقبلا على ان تكون الالعاب التي تديرها هذه الاتحادات مدرجة في البرنامج الاولمبي ، بقصد تنظيم النشاط الرياضي في الكويت وتيسيق هذا النشاط بين مختلف الاتحادات ورفع مستواه الفني في حدود السياسة العامة التي تضعها الهيئة المختصة .

ويجوز ان تشمل الاتحادات المنسوبة للاتحادات الدولية المعترف بها من اللجنة الاولمبية الدولية ورياضتها ليست مدرجة في البرنامج الاولمبي على ان لا يكون لها حق التصويت أو تولي المراكز التنفيذية .

وللجنة الاولمبية وحدها حق تمثيل الكويت في الدورات الاولمبية والإقليمية سواء داخل الكويت أو خارجها ولها وحدها حق حمل واستعمال الشارات والشعارات الاولمبية المعترف بها طبقا للقواعد المنصوص عليها في الميثاق الاولمبي ، ويبين النظام الأساسي للجنة هيئاتها الإدارية والتنفيذية واختصاصاتها وأحوال حلها وترشيحها في ذلك القواعد والنظم الاولمبية والدولية ، ويسرى على اللجنة حكم المادتين (١١ ، ١٢) من هذا القانون .



مجلس الأمة

ماده (٢٢)

لا يجوز لأية هيئة غير اللجنة الاولمبية ان تتسمى باسم اللجنة الاولمبية كما لا يجوز استعمال هذا الاسم في تسمية محل أو عمل أو بضاعة أو استعمال أو صنع شاراتها أو علاماتها أو الاتجار فيها بغير إذن منها وفقا للميثاق الاولمبي .

الباب الخامس

موارد الهيئات الرياضية وكيفية استغلالها

ماده (٢٣)

تتكون موارد الهيئات الرياضية من :

- ١- الإعانات الحكومية .
- ٢- اشتراكات الأعضاء .
- ٣- التبرعات والهبات والوصايا وحصيلة الحفلات .
- ٤- حصيلة إيرادات لمباريات والإعلانات واستغلال المرافق .
- ٥- إيرادات أخرى .

ويحظر على الهيئة الرياضية استغلال مرافق الهيئة - إلا بعد الحصول على الموافقة

المسبقة من الهيئة المختصة .



مجلس الأمة

ماده (٢٤)

يجب على الهيئة إن تودع أموالها النقدية باسمها الذي أشهرت به لدي احد البنوك الوطنية في الكويت ويبين النظام الأساسي للهيئة إحكام الاحتفاظ بمبالغ سائلة لمواجهة المصروفات الدورية والعاجلة .

ويجب على الهيئة إن تتفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها إن تستغل فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت على إلا يؤثر ذلك في نشاطها .

ولا يجوز لها الدخول في أية مضاربة مالية أو شراء بأجل لها الدخول في أية مضاربة مالية أو الشراء بأجل كما ويجب عليها التقييد باللوائح التي تضعها الهيئة المختصة بشأن تعيين العاملين وتحديد أجورهم .

كما يجب على الهيئة إن تحتفظ بالدفاتر والسجلات الإدارية والمالية التي يتطلبها حسن الإدارة وإن تقدمها لمن حول لهم هذا القانون حق الإطلاع عليها .

ماده (٢٥)

يجب إن يكون لكل هيئة رياضية مراقب حسابات قانوني لمرجعة الحسابات والمستندات تعيينه الجمعية العمومية طبقا لما ينص عليه النظام الأساسي وتحدد أتعابه السنوية .



مجلس الأمة

الباب السادس

في الرقابة على الهيئات الرياضية

ماده (٢٦)

تخضع جميع الهيئات الرياضية لأشراف ورقابة الهيئة المختصة من كافة الوجوه الإدارية والمالية والفنية والتنظيمية ويتولى الرقابة مفتشون مختصون يعينهم لهذا الغرض المجلس المختص . كما يجب إن يحضر مندوب عن الهيئة المختصة اجتماعات الجمعية العمومية للهيئات الرياضية.

ماده (٢٧)

في حالة حدوث أي خلاف بين أحد الأندية الرياضية و أحد الاتحادات الرياضية فيما يتعلق بالشؤون الرياضية فإنه يتعين على النادي أو الاتحاد إحالة الخلف إلى اللجنة الاولمبية للفصل فيه خلال شهر على الأكثر من تاريخ وروده إليها .
والنادي أو الاتحاد حق الطعن في قرار اللجنة الاولمبية أمام الهيئة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه إليه .

ويعتبر قرار الهيئة المختصة في هذا الشأن نهائيا .

ماده (٢٨)

في حالة حدوث أي خلاف بين أحد الاتحادات الرياضية واللجنة الاولمبية يكون لأي من الطرفين بإحالة الخلف إلى الهيئة المختصة للفصل فيه . ويعتبر قرار الهيئة المختصة في هذا الشأن نهائيا .



مجلس الأمة

الباب السابع

في العقوبات

ماده (٢٩)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامه لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- ١- كل من مارس نشاطا للهيئة يتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله وانفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو دخل بأموالها في ضاربات مالية أو الشراء بأجل أو تسبب بإهماله في سارة مالية للهيئة .
- ٢- كل من أسس هيئة رياضية قبل الحصول على الإذن المخصوص عليه في المهادنة الثالثة من هذا القانون وكل من مارس نشاطا باسم هيئة لم يتم شهرها أو استمر في واصله نشاط هيئة فقدت شخصيتها الاعتبارية مع علمه بذلك .
- ٣- كل مصنف وزع أموال الهيئة على خلاف ما يتضي به قرار التصفية .
- ٤- كل من جمع أموالا أو تبرعات أو أقام حفلات من أي نوع لحساب هيئة على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذا له .
- ٥- من حرر أو أمسك محررا أو سجلا مما يلزم القانون أو القرارات التنفيذية له

بتقديمه أو إمساكه ويشمل على بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك أو تعمد أخفاء بيان يلزمه القانون أو القرارات بإثباته أو امتنع عن تقديمه للهيئة المختصة .

ماده (٣٠)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر ، يعاقب بالشتب من الهيئة الرياضية التي ينتمي إليها لمدته لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثماني سنوات كل من ثبت إساءته لسمعة الكويت في الخارج أو الداخل بالقول أو بالفعل أو سلك سلوكا يتنافى والخلق الرياضي السليم ، وتسرى هذه العقوبة من تاريخ وقوع الفعل .



مجلس الأمة

ماده (٣١)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٢٢) من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على شهر ويغرامه لا تتجاوز مائة دينار أو بأحد هاتين العقوبتين مع غلق المحل ومصادرة الأشياء .

الباب الثامن

أحكام ختامية

ماده (٣٢)

لا تسري أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته في شأن الأندية والجمعيات التي النفع العام على الهيئات الرياضية التي ينطبق عليها هذا القانون .

ماده (٣٣)

في حالة حي أي هيئة رياضية اختياريا أو إجباريا طبقا لأحكام هذا القانون يقرر المجلس المختص الجهة التي تؤمن أموال الهيئة بعد التصفية .

ماده (٣٤)

يتولى جميع أعضاء مجالس إدارة الهيئات الرياضية اختصاصاتهم بدون اجرا أو مكافأة . كما يحظر على موظفي الهيئة المختصة الانضمام إلى عضوية مجالس الهيئات الرياضية أو العمل بها بأجر أو مكافأة .



مجلس الأمة

ماده (٣٥)

يصدر المجلس المختص القرارات الخاصة بإجراءات التأسيس والتسجيل والشهر وفق المنصوص عليها في المادة الرابعة والمادة الخامسة من هذا القانون خلال أربعة أشهر من تاريخ العمل به .

وعلى الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل نظمها الأساسية بما يتفق مع القانون ومع النماذج المرفقة بالقانون أو أن تتقدم بطلب التسجيل والشهر خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا لم تتقدم الهيئة بطلب التسجيل والشهر خلال الميعاد المذكور اعتبرت الهيئة منحلة بقوة القانون .

ماده (٣٦)

على جميع الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظمها الأساسي تطبيقها لأحكام المادة السابقة أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إتمام إعادة الإشهار .

ماده (٣٧)

تستمر مجالس إدارات الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون في مباشرة أعمالها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل المجلس الجديد وتنتهي مدة عضوية ذلك المجلس مع حلول تاريخ أول انتخاب عقب أول دورة أولمبية مقبله .
ولا تحسب مدة المجلس الأول ضمن دورات العضوية بمجالس إدارة الهيئات لرياضية .



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مجلس الأمة

ماده (٣٨)

يجب على الأعضاء الذين تنطبق عليهم حالات الجمع المخطورة بموجب المادة (١٠) من هذا القانون اختيار النادي الذي يمارسون عضويتهم فيه خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وفي حالة عدم الاختيار خلال هذه المدة اعتبر مختاراً العضوية الأحدث .

ماده (٣٩)

مع عدم الإخلال بما نصت عليه المواد (٣٠ ، ٤٠ ، ٦ ، ٢٦ ، ٢٩) من هذا القانون يصدر المجلس المختص لائحة بتنظيم الهيئات الرياضية الخاصة .

ماده (٤٠)

يصدر المجلس المختص اللوائح وقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون كما يكون له ، بناءً على اقتراح نصف عدد الأندية الممارسة للعبة ، إقراراً بنظام الاحتراف الرياضي

ماده (٤١)

يلغى العمل بالمرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

ماده (٤٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الأهمد الصباح



مجلس الأمة

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون في شأن الهيئات الرياضية

تسعى الدولة دائماً لما فيه خير وصلاح أبنائها وبما أن الرياضة تعد من أهم الأنشطة الصحية التي يمارسها الأفراد ورغبة في العمل على دفع النشاط الرياضي وتقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية والروحية والصحية والترفيهية لخلق المواطن الصالح من أجل ذلك أعد الاقتراح التالي المتكون من ثمانية أبواب ، الباب الأول يتكون من التعريفات والأحكام العامة وذلك من المادة ١ وحتى المادة ٧ والباب الثاني يتعلق بالأنشطة الرياضية وذلك من المادة ٨ وحتى المادة ١٤ والباب الثالث يتعلق بالاتحادات الرياضية من المادة ١٥ وحتى المادة ٢٠ والباب الرابع يتعلق باللجنة الأولمبية وذلك من المادة ٢١ وحتى المادة ٢٢ والباب الخامس يتعلق بموارد الهيئات الرياضية وكيفية استغلالها وذلك من المادة ٢٣ وحتى المادة ٢٥ والباب السادس يتعلق بالرقابة على الهيئات الرياضية من المادة ٢٦ وحتى المادة ٢٨ والباب السابع فيتعلق بالعقوبات وذلك من المادة ٢٩ وحتى المادة ٣١ والباب الثامن والأحكام ختامية من المادة ٣٢ وحتى المادة ٤٢ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢٠٠٦ / ٧ / ٢٢

٨ / ٣ / ٢٠٠٦

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية ، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية ، رجاء عرضه على المجلس الموقر مع اعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص الشكر ،،،،

مقدمه

مسلم محمد الب - عراك
احمد خليفه اشحوم - سي

احمد عبدالعزيز السع - دون
عدنان سيد عبدالصم - د
علي فهد الراشد - د

حياكم الله لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

رئيس اللجنة عبد الله محمد العبدالله

مع اعطائه صفة الاستعجال

٢٠٠٦ / ٧ / ٢٢



اقترح بقانون

في شأن تنظيم بعض اوجه العمل في

كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن الاندية وجمعيات النفع العام
والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢م في شأن الهيئات الرياضية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢م بإنشاء الهيئة العامة للشباب
والرياضة ،
وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى

يجب على جميع الأعضاء في جميع الاندية ارياضية بما في ذلك
الأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم
الاشتراكات السنوية، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة اشهر اعتبار من اول
الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، وإلا سقطت عضويتهم.

ولا يتم التجديد إلا بحصول العضو شخصيا الى التدي تحديث البيانات
في استمارة جديدة للعضوية والتوقيع عليها ، ويتولى إجراءات التجديد عدد
من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل او من موظفي الوزارات
والإدارات الحكومية الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لهذا
الغرض.

ويصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القرارات اللازمة
بتسمية الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الأندية
الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأوقات دوامهم ، ومن يحق لهم الاستعانة
بهم لمعاونتهم في إنجاز مهامهم.



وبعفى من الاجراءات الواردة في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي بعد تسديد ما عليهم من التزامات مالية للنادي - ان وجدت - .

ولا تقبل خلال فترة ثلاثة الأشهر المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي، ولا تعتبر من الطلبات الجديدة طلبات التعديل للأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، وتنتشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوما من انتهاء فترة التجديد المشار إليها، أسماء من تم تجد يد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقا لأحكام هذه المادة.

مادة ثانية

تجرى انتخابات جديدة لعضوية جميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية وفقا لأحكام هذا القانون في تاريخ واحد بعد ستين يوما على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية المشار إليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى منه ، ويحدد موعد الانتخابات بقرار يصدر من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القرارات قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ إجرائها.

وتكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية لعضوية مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويجرى التجديد لعضوية هذه المجالس في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ انتهاء مدة الدورة ، كما يصدر الوزير خلال أسبوع من تاريخ إجراء هذه الانتخابات قرارا بتحديد موعد الاجتماع الأول لجميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد خلال أسبوعين من تاريخ إصدار القرار وذلك لاختيار من يتولى المناصب القيادية فيها ، بما في ذلك اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليهم في مجلس إدارة اللجنة الاولمبية الكويتية وفقا لأحكام هذا القانون.



مادة ثالثة

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي ان يعطي صوته لعدد يساوي عدد أعضاء مجلس ادارة النادي المطلوب انتخابهم ، وتعتبر باطلة الأوراق التي أعطيت فيها الأصوات لعدد يزيد على هذا العدد .

ويعتبر فائزا بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على اكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى اثنان او اكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .

مادة رابعة

تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينضمها الاتحاد

وتتكون مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل واحد عن كل ناد رياضي من الأندية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، ينتخبه الجمعية العمومية للنادي من بين المرشحين من أعضائها لعضوية مجالس إدارة الاتحاد.

ولكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي ، الحق في التصويت لاختيار ممثلي النادي في مجالس إدارات الاتحادات التي يحق للنادي أن يكون له ممثل في مجالس إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .



ويعتبر فائزا من يحصل على اكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى في عدد الأصوات اثنين او اكثر من المرشحين لعضوية مجلس إدارة اي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز .

مادة خامسة

لا يجوز للشخص ان يكون عضوا في اكثر من ناد رياضي واحد .

ولأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي او عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشيح ، على انه لا يجوز لهؤلاء الأعضاء ان يرشحوا أنفسهم الا لمنصب واحد ، إما لعضوية مجلس إدارة النادي او لعضوية مجلس إدارة احد الاتحادات الرياضية التي يحق للنادي ان يكون له ممثل في مجلس إدارته .

وباستثناء حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية من غير شغلي المناصب القيادية في الاتحاد ، لين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الاولمبية الكويتية ، لا يجوز للشخص ان يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الاولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، فان جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها .

مادة سادسة

باستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد او اسم سمو ولي العهد من المسابقات او البطولات او النشاطات ، او ما يحمل منها اسم الاتحاد او النادي ، لا يجوز للاتحادات والأندية الرياضية ان تنظم او تقيم او تشرف على ، أي مسابقة او بطولة او نشاط يحمل اسم أي شخص آخر طبيعيا كان او اعتباريا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مادة سابعة

يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجري اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد مثل الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق وأي مناصب أخرى وفقا للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فان وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .

ويعتبر فائزا من يحصل على أكبر عدد من الاصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلا كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .

مادة ثامنة

يكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدنها أربع سنوات ميلادية ، ويعقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة اللجنة خلال أسبوعين من اختيار مجالس إدارات الاتحادات لرياضية لممثليها في عضوية مجلس إدارة اللجنة ، وبصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة لقرارات بتحديد هذا الموعد ويختار المجلس في هذا الاجتماع ، كل من رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلي الاتحادات الرياضية ، فان وجد أكثر من مرشح لمنصب الرئيس أو لأي من المناصب القيادية الأخرى ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .

ويعتبر فائزا من يحصل على أكبر عدد من الاصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلا كل اختيار لأي من هذه المناصب يتم على خلاف ذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مادة تاسعة

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم كيفية تكريم اللاعبين واعتزالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم ، وبما يحفظ لهم مكانتهم ، ويوفر الموارد المالية لذلك .

مادة عاشره

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة حادية عشرة

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ثانية عشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير دولة الكويت
صباح الاحمد الجابر الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مدخره إيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في

كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

تمر رعاية الشباب بشكل عام والحركة الرياضية بشكل خاص في مرحلة اضحت فيها الحاجة ملحة لاعادة النظر في مسيرتها ، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين للوصول الى الاهداف المنشود تحقيقها من هذا القطاع الهام ، واذ كان الامر يتطلب مراجعة جميع التشريعات التي ترتبط بتنظيم هذا القطاع بما في ذلك النظم الأساسية للاتحادات والأندية الرياضية ، وكان الأمر كذلك يتطلب العمل على دراسة جميع المعوقات ومواجهتها ولاسيما توفير المنشآت الرياضية التي تفقر اليها الكويت بصفة عامة ومعظم الأندية الرياضية بصفة خاصة ، علاوة على ضرورة اتخاذ إجراء عاجلة لتوفير الدعم المادي والمعنوي ، ومختلف أوجه الدعم الأخرى ، فان أي خطوة في هذا السبيل قد لا يحقق النجاح المبتغى قبل التصدي اولا لتنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية ، وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل مجالس إدارات هذه الجهات ، وهي التي تقع عليها مسئولية ما يتطلع اليه الجميع من دور رياضي ينتظر ان يصطبغ به ويؤديه الشباب والحركة الرياضية ، ومن اجب البدء في هذه الخطوم ، أعد هذا الاقتراح بقانون ، مضمنا في مادته الاولى تنظيم العسوية في جميع الأندية الرياضية وذلك بدعوة جميع الأعضاء في هذه الأندية ، بما في ذلك الأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، بتجديد عضويتهم خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون والاسقطت عضويتهم.

واشترطت هذه المادة الا يتم التجديد الا بحضور العضو شخصيا الى النادي والتوقيع على استمارة جديدة للعضوية محدثة بياناتها ، وناطت بعدد من موظفي الدولة الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القيام بهذه المهمة ، ويحدد اختصاصاتهم واوقات دوامهم ومن يحق لهم الاستعانة بهم لمعاونتهم في انجاز هذه المهمة.



وقد اعفي من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي ، بعد تسديد ما عليهم من التزامات للنادي - إن وجدت -

ومنعا لتداخل الأمور ، ومن غير ان تعتبر من الطلبات الجديدة ، طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية فقد نصت هذه المادة على عدم قبول طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي خلال الثلاثة اشهر المبينة في الفقرة الأولى منها ، وحتى يصبح وضع العضوية في جميع الأندية الرياضية معلوما للكافة بعد انتهاء الفترة المحددة لتجديد العضوية ، نصت هذه المادة على ان تنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوما من انتهاء فترة الثلاثة اشهر ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقا لأحكام هذه المادة.

ونصت المادة الثانية من الاقتراح بقانون على إجراء الانتخابات لعضوية جميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية وفقا لأحكام هذا القانون ، بعد ستين يوما على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية كما هو مبين في الفقرة الأولى من المادة الأولى ، على ان تجري هذه الانتخابات في جميع الأندية الرياضية في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ إجرائها.

وأوضحت هذه المادة ان تكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية اذورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ونصت ان يجري التجديد لعضوية هذه المجالس في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوما على الأقل من انتهاء مدة الدورة ، وناطت بالوزير كذلك تحديد موعد الاجتماع الاول لجميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد لانتخاب من يتولون المناصب القيادية فيها .



اما المادة الثالثة من الاقتراح بقانون فقد بينت حق كل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي في التصويت لعدد يساوي عدد أعضاء مجلس ادارة النادي المطلوب انتخابهم ، ونصت على ان تكون باطلة الأوراق التي تعطى فيها الأصوات لعدد يزيد على العدد المطلوب انتخابه .

وحددت هذه المادة كذلك ان يكون فائزا بعضوية مجلس إدارة النادي من يحصل على اكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى اثنان او اكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب انتخابه لعضوية مجلس ادارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .

وحددت المادة الرابعة من الاقتراح بقانون تكوين الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها لاتحاد

وحتى تكون الفرصة مناحة امام جميع الأندية الرياضية التي تشارك في المسابقات الرسمية في الاتحاد في المساهمة في ادارة شؤون اللعبة وتطويرها ، فقد نصت هذه المادة على ان تتكون مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل واحد عن كل ناد رياضي . يتم انتخابه من قبل الجمعية العمومية للنادي مباشرة ، كما نصت على ان الفوز لممثل النادي في مجلس ادارة أي اتحاد رياضي يكون لمن يحصل على اكبر عدد من لأصوات التي أعطيت فان تساوى في عدد الأصوات اثنان او اكثر من المرشحين اجرى بين القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز .

ومنعا لازدواجية العضوية في الأندية الرياضية حظرت المادة الخامسة من الاقتراح بقانون على الشخص ان يكون عضو في اكثر من ناد رياضي واحد .



وكما سأنت الإشارة إليه عن تكوين مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل عن كل ناد رياضي عضو في الاتحاد ، تنتخبه الجمعية العمومية للنادي ، ومن أجل افساح المجال أمام الاعداد الكبيرة من الكفاءات المؤهلة التي تضمها الاندية الرياضية ، فقد نصت المادة الخامسة كذلك على ان لاعضاء الجمعية العمومية للاندية الرياضية الذين يحق لهم الاشتراك في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية بالإضافة الى حقهم في الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي متى توفرت فيهم شروط الترشيح ، على انه لا يجوز لهؤلاء الأعضاء ان يرشحوا أنفسهم إلا لمنصب واحد ، فإذا رشح العضو نفسه لعضوية مجلس إدارة النادي فلا يجوز له ان يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد رياضي يحق للنادي ان يكون له ممثل فيه ، وكذلك إذا رشح نفسه لعضوية أي اتحاد رياضي فلا يجوز له ان يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة النادي او لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد آخر .

وحتى يستفاد من مختلف الكفاءات ، وحتى لا يشغل أي شخص أكثر من منصب واحد في مجالس الإدارات التي لها علاقة بإدارة شؤون الشباب والرياضة ، فقد حظرت المادة الخامسة الجمع بين العضوية في مجالس إدارات كل من الاتحادات والاندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، بحيث لا يجوز للشخص ان يكون عضوًا إلا في مجلس إدارة واحد من هذه المجالس فإن جمع أي عضو بين عضوية أي من مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها ، وقد استنتج من ذلك حالة جمع واحدة وهي حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية شريطة ان يكون هؤلاء من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذين لا يشغلون أي مناصب قيادية في الاتحاد ، مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وامين السر وامين الصندوق وغير ذلك من المناصب وفقا لما يحدده الهيكل التنظيمي للاتحاد .



وباستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد أو ما يحمل منها اسم الاتحاد أو النادي ، فقد حظرت المادة السادسة على الاتحادات والأندية الرياضية استمرار ظاهرة لم تكن موجودة من قبل في الكويت ، وهي ظاهرة المسابقات أو البطولات أو النشاطات التي تنظمها أو تقيمها أو تشرف عليها الاتحادات والأندية الرياضية وتحمل أسماء أشخاص آخرين طبيعيين كانوا أو اعتباريين ، ولا شك أن من حق هؤلاء الأشخاص أن ينظموا مثل هذه المسابقات أو البطولات أو النشاطات بمعرفتهم وفقاً للقوانين المعمول بها ، أو أن يطلبوا أن يشار إلي أسمائهم في تقارير الاتحادات والأندية الرياضية في حالة تقديمهم أي دعم للشباب والرياضة إذا كان المراد مما يقدمونه مجرداً من أي غرض ، كما أن من حق الاتحادات والأندية الرياضية أن تتخذ القرار الذي تراه مناسباً في شأن مثل هذا الطلب .

ونصت المادة السابعة من الاقتراح بقانون أن يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجري اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ، شريطة أن لا يكون من الذين يشغلون مناصب قيادية في الاتحاد مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وأمين لسر وأمين الصندوق و أي مناصب أخرى وفقاً للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فإن وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعنوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية تم انتخاب أحدهم بالاقتراح السري ، وفي حالة تعادل الأصوات تجرى القرعة لتحديد الفائز وبص على أن يعتبر باطلاً كل اختيار يتم على خلاف ذلك ، وغني عن البيان التأكيد ، على أن ممثل الاتحاد في اللجنة الأولمبية الكويتية لا يجوز كذلك أن يتم اختياره أو انتخابه لأي من المناصب القيادية في الاتحاد في وقت لاحق على اختياره في عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ما لم يكن قد استقال قبل ذلك من مجلس إدارة اللجنة وتم اختيار من يحل محله وفقاً لأحكام هذه المادة .

ونصت المادة الثامنة على أن تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، وناطت بمجلس



State of Kuwait
National Assembly

جولة الكويت
مجلس الأمة

الإدارة ان يختار في اول اجتماع له رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلى الاتحادات وبينت الحكم فى حالة وجود اكثر من مرشح لأي منصب ، وكيفية اعلان الفائز لأي من هذه المناصب .

وتقديرًا للاعبين الذين يخدمون وطنهم فى مختلف الالعاب ، ومن أجل العمل على ما يحفظ لهم مكانتهم ، نصت المادة التاسعة من الاقتراح بقانون على ان يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم كيفية تكريم هؤلاء اللاعبين وكيفية اعترالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء متواصل لوطنهم ، وبما يوفر الموارد المالية لذلك .

ونصت المادة العاشرة على ان يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون كما نصت المادة الحادية عشرة على ان يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون القرار اللازم لتنفيذه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢٠٠٦ / ١ / ٢٢

٣٦٧٥ / ٤٤

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالافتراح بفانون المرفق في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من ال
الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية، رجاء عر
على المجلس الموقر مع اعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص الشكر،،،

مقدموه

محمد خليفة الخليفة

د. حسن عبدالله جوه

أحمد حاجي لاري

مرزوق فالح الحييني

د. عادل عبدالعزيز الصرعاوي

بإحسان إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

مدير العلاقات العامة

مع أطيب التمنيات

٢٠٠٦ / ١ / ٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

اقترح بقانون

في شأن تنظيم بعض اوجه العمل في

كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن الاندية وجمعيات النفع العام
والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢م في شأن الهيئات الرياضية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢م بإنشاء الهيئة العامة للشباب
والرياضة ،
وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى

يجب على جميع الأعضاء في جميع الاندية الرياضية بما في ذلك
الأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسليدهم
الاشتراكات السنوية، تجديد عضويتهم خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من اول
الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، وإلا سقطت عضويتهم.

ولا يتم التجديد إلا بحصول العضو شخصيا الى النادي لتحديث انبياتاته
في استمارة جديدة للعضوية والتوقيع عليها ، ويتولى إجراءات التجديد عدد
من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل او من موظفي الوزارات
والإدارات الحكومية الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لهذا
الغرض.

ويصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القرارات اللازمة
بتسمية الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل ناد من الاندية
الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأوقات دوامهم ، ومن يحق لهم الاستعانة
بهم للمعاونة في إنجاز مهامهم.



ويعفى من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي بعد تسديد ما عليهم من التزامات مالية للنادي - ان وجدت - .

ولا تقبل خلال فترة ثلاثة الأشهر المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي، ولا تعتبر من الطلبات الجديدة طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، وتنتشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوماً من انتهاء فترة التجديد المشار إليها، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقاً لأحكام هذه المادة.

مادة ثانية

تجرى انتخابات جديدة لعضوية جميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية وفقاً لأحكام هذا القانون في تاريخ واحد بعد سنتين يوماً على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية لمشاركتهم في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه ، ويحدد موعد الانتخابات بقرار يصدر من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة لقرارات قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجرائها.

وتكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويجرى التجديد لعضوية هذه المجالس في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء مدة الدورة ، كما يصدر الوزير خلال أسبوع من تاريخ إجراء هذه الانتخابات قراراً بتحديد موعد الاجتماع الأول لجميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد خلال أسبوعين من تاريخ إصدار القرار وذلك لاختيار من يتولى المناصب القيادية فيها ، بما في ذلك اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليهم في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية وفقاً لأحكام هذا القانون.



مادة ثالثة

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي ان يعطي صوته لعدد يساوي عدد أعضاء مجلس ادارة النادي المطلوب انتخابهم ، وتعتبر باطلة الأوراق التي أعطيت فيها الأصوات لعدد يزيد على هذا العدد .

ويعتبر فائزا بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى اثنان او اكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .

مادة رابعة

تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد .

وتتكون مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل واحد عن كل ناد رياضي من الأندية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، تنتخبه الجمعية العمومية للنادي من بين المرشحين من أعضائها لعضوية مجلس إدارة الاتحاد .

ولكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي ، الحق في التصويت لاختيار ممثلي النادي في مجالس إدارات الاتحادات التي يحق للنادي أن يكون له ممثل في مجالس إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .



ويعتبر فائزاً من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى في عدد الأصوات اثنين أو أكثر من المرشحين لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز .

مادة خامسة

لا يجوز للشخص ان يكون عضواً في أكثر من ناد رياضي واحد.

ولأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشيح ، على انه لا يجوز لهؤلاء الأعضاء ان يرشحوا أنفسهم الا لمنصب واحد ، إما لعضوية مجلس إدارة النادي أو لعضوية مجلس إدارة احد الاتحادات الرياضية التي يحق للنادي ان يكون له ممثلاً في مجلس إدارته .

وباستثناء حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد ، بين العضوية على مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، لا يجوز للشخص ان يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، فان جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها .

مادة سادسة

باستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد من المسابقات أو البطولات أو النشاطات ، أو ما يحمل منها اسم الاتحاد أو النادي ، لا يجوز للاتحادات والأندية الرياضية ان تنظم أو تقيم أو تشرف على ، أي مسابقة أو بطولة أو نشاط يحمل اسم أي شخص آخر طبيعياً كان أو اعتبارياً .



مادة سابعة

يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجري اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد مثل الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق وأي مناصب أخرى وفقا للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فان وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراح السري .

ويعتبر فائزا من يحصل على أكبر عدد من الاصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلا كل اختيار لممثل الاتحاد يتم على خلاف ذلك .

مادة ثامنة

تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويعقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة اللجنة خلال أسبوعين من اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليها في عضوية مجلس إدارة اللجنة ، ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القرارات بنحديدا هذا الموعد ويختار المجلس في هذا الاجتماع ، كل من رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلي الاتحادات الرياضية ، فان وجد أكثر من مرشح لمنصب الرئيس أو لأي من المناصب القيادية الأخرى ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري .

ويعتبر فائزا من يحصل على أكبر عدد من الاصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلا كل اختيار لأي من هذه المناصب يتم على خلاف ذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مادة تسعة

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، لائحة تنظم كيفية تكريم اللاعبين واعتزالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم ، وبما يحفظ لهم مكانتهم ، ويوفر الموارد المالية لذلك .

مادة عاشر

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة حادية عشرة

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ثمانية عشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
صباح الاحمد الجابر الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مدخره إيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في

كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية

تمر رعاية انشباب بشكل عام والحركة الرياضية بشكل خاص في مرحلة اصبحت فيها الحاجة ملحة لاعادة النظر في مسيرتها ، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين للوصول الى الاهداف المنشود تحقيقها من هذا القطاع الهام ، واذا كان الامر يتطلب مراجعة جميع التشريعات التي ترتبط بتنظيم هذا القطاع بما في ذلك النظم الأساسية للاتحادات والاندية الرياضية ، وكان الامر كذلك يتطلب العمل على دراسة جميع المعوقات ومواجهتها ولاسيما توفير المنشآت الرياضية التي تقفقر اليها الكويت بطرفة عامه ومعظم الاندية الرياضية بصفة خاصة ، علاوة على ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لتوفير الدعم المادي والمعنوي ، ومختلف أوجه الدعم الأخرى ، فان أي خطوة في هذا السبيل قد لا تحقق النجاح المبتغى قبل التصدي أو لا لتنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية ، وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل مجالس إدارات هذه الجهات ، وهي التي تقع عليها مسئولية ما يتطلع اليه الجميع من دور رياضي ينتظر ان يصطلح به ويؤديه الشباب والحركة الرياضية ، ومن احب البدء في هذه الخطوة ، أعد هذا الاقتراح بقانون ، مضمنا في مادته الاولى تنظيم العسوية في جميع الاندية الرياضية وذلك بدعوة جميع الأعضاء في هذه الاندية ، بما في ذلك

الأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، بتجديد عضويتهم خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون والاسقطت عضويتهم.

واشترطت هذه المادة الا يتم التجديد الا بحضور العضو شخصا الى النادي والتوقيع على استمارة جديدة للعضوية محدثة بياناتها ، وناطت بعدد من موظفي الدولة الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القيام بهذه المهمة ، ويحدد اختصاصاتهم واوقات دوامهم ومن يحق لهم الاستعانة بهم لمعاونتهم في انجاز هذه المهمة.



وقد اعفي من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي ، بعد تسديد ما عليهم من التزامات للنادي - إن وجدت -

ومنعا لتداخل الأمور ، ومن غير ان تعتبر من الطلبات الجديدة ، طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق ان شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية فقد نصت هذه المادة على عدم قبول طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي خلال الثلاثة اشهر الميينة في الفقرة الأولى منها ، وحتى يصبح وضع العضوية في جميع الأندية الرياضية معلوما للكافة بعد انتهاء الفترة المحددة لتجديد العضوية ، نصت هذه المادة على ان تنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوما من انتهاء فترة الثلاثة اشهر ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقا لأحكام هذه المادة

ونصت المادة الثانية من الاقتراح بقانون على اجراء الانتخابات لعضوية جميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية وفقا لأحكام هذا القانون ، بعد ستين يوما على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية كما هو مبين في الفقرة الأولى من المادة الأولى ، على ان تجرى هذه الانتخابات في جميع الأندية الرياضية في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ إجرائها.

وأوضحت هذه المادة ان تكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية ادورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ونصت ان يجري التجديد لعضوية هذه المجالس في تاريخ واحد يحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوما على الأقل من انتهاء مدة الدورة ، وناطت بالوزير كذلك تحديد موعد الاجتماع الاول لجميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد لانتخاب من يتولون المناصب القيادية فيها .



اما المادة الثالثة من الاقتراح بقانون فقد بينت حق كل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي في التصويت لعدد يساوي عدد أعضاء مجلس ادارة النادي المطلوب انتخابهم ، ونصت على ان تكون باطلة الأوراق التي تعطى فيها الأصوات لعدد يزيد على العدد المطلوب انتخابه .

وحددت هذه المادة كذلك ان يكون فائزا بعضوية مجلس إدارة النادي من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى اثنان او اكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب انتخابه لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .

وحددت المادة الرابعة من الاقتراح بقانون تكوين الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها لاتحاد

وحتى تكون الفرصة متاحة امام جميع لأندية الرياضية التي تشارك في المسابقات الرسمية في الاتحاد في المساهمة في ادارة شؤون اللعبة وتطويرها ، فقد نصت هذه المادة على ان تتكون مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل واحد عن كل ناد رياضي ، يتم انتخابه من قبل الجمعية العمومية للنادي مباشرة ، كما نصت على ان الفوز لممثل النادي في مجلس إدارة أي اتحاد رياضي يكون لمن يحصل على أكبر عدد من الأصوات التي أعطيت فان تساوى في عدد الأصوات اثنان او اكثر من المرشحين جريبت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز .

ومنعا لازدواجية العضوية في الأندية الرياضية حظرت المادة الخامسة من الاقتراح بقانون على الشخص ان يكون عضو في اكثر من ناد رياضي واحد .



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وكما سلفت الإشارة إليه عن تكوين مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل عن كل ناد رياضي عضو في الاتحاد ، تنتخبه الجمعية العمومية للنادي ، ومن أجل افساح المجال أمام الاعداد الكبيرة من الكفاءات المؤهلة التي تضمها الاندية الرياضية ، فقد نصت المادة الخامسة كذلك على ان لاعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم الاشتراك في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية بالإضافة الى حقهم في الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي متى توفرت فيهم شروط الترشيح ، على انه لا يجوز لهؤلاء الأعضاء ان يرشحوا أنفسهم إلا لمنصب واحد ، فإذا رشح العضو نفسه لعضوية مجلس إدارة النادي فلا يجوز له ان يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد رياضي يحق للنادي ان يكون له ممثل فيه ، وكذلك إذا رشح نفسه لعضوية أي اتحاد رياضي فلا يجوز له ان يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة النادي او لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد آخر .

وحتى يستفاد من مختلف الكفاءات ، وحتى لا يشغل أي شخص أكثر من منصب واحد في مجالس الإدارات التي لها علاقة بإدارة شؤون شباب والرياضة ، فقد حظرت المادة الخامسة الجمع بين العضوية في مجالس إدارات كل من الاتحادات والاندية الرياضية واللجنة الأولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، بحيث لا يجوز للشخص ان يكون عضوًا إلا في مجلس إدارة واحد من هذه المجالس فإن جمع أي عضو بين عضوية أي من مجالس هذه الإدارات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع

بينها ، وقد استثنى من ذلك حالة جمع واحدة وهي حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية شريطة ان يكون هؤلاء من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذين لا يشغلون أي مناصب قيادية في الاتحاد ، مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وامين السر وامين الصندوق وغير ذلك من المناصب وفقا لما يحدده الهيكل التنظيمي للاتحاد .



وباستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد أو ما يحمل منها اسم الاتحاد أو النادي ، فقد حظرت المادة السادسة على الاتحادات والأندية الرياضية استمرار ظاهرة لم تكن موجودة من قبل في الكويت ، وهي ظاهرة المسابقات أو البطولات أو النشاطات التي تنظمها أو تقيمها أو تشرف عليها الاتحادات والأندية الرياضية وتحمل أسماء أشخاصاً آخرين طبيعيين كانوا أو اعتباريين ، ولا شك ان من حق هؤلاء الأشخاص ان ينظموا مثل هذه المسابقات أو البطولات أو النشاطات بمعرفتهم وفقاً للقوانين المعمول بها ، أو ان يطلبوا ان يشار الى أسمائهم في تقارير الاتحادات والأندية الرياضية في حالة تقديمهم أي دعم للشباب والرياضة اذا كان المراد مما يقدمونه مجرداً من أي غرض ، كما ان من حق الاتحادات والأندية الرياضية ان تتخذ القرار الذي تراه مناسباً في شأن مثل هذا الطلب .

ونصت المادة السابعة من الاقتراح بقانون ان يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجري اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ، شريطة ان لا يكون من الذين يشغلون مناصب قيادية في الاتحاد مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وأمين لسر وأمين الصندوق وأي مناصب أخرى وفقاً للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فان وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية تم انتخاب أحدهم بالاقتراح السري . وفي حالة تعادل لأصوات تجرى القرعة لتحديد الفائز ونص على ان يعتبر بطلا كل اختيار يتم على خلاف ذلك ، وغني عن البيان التأكيد ، على ان ممثل الاتحاد في اللجنة الأولمبية الكويتية لا يجوز كذلك ان يتم اختياره أو انتخابه

لأي من المناصب القيادية في الاتحاد في وقت لاحق على اختياره في عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ما لم يكن قد استقال قبل ذلك من مجلس إدارة اللجنة وتم اختيار من يحل محله وفقاً لاحكام هذه المادة .

ونصت المادة الثامنة على ان تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها اربع سنوات ميلادية ، وناطت بمجلس



State of Kuwait
National Assembly

جولة الكويت
مجلس الأمة

الإدارة ان يختار في اول اجتماع له رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلى الاتحادات وبينت الحكم فى حالة وجود اكثر من مرشح لأي منصب ، وكيفية اعلان الفائز لأي من هذه المناصب.

وتقديرًا للاعبين الذين يخدمون وطنهم فى مختلف الالعاب ، ومن أجل العمل على ما يحفظ لهم مكانتهم ، نصت المادة التاسعة من الاقتراح بقانون على ان يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم كيفية تكريم هؤلاء اللاعبين وكيفية اعتزالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء متواصل لوطنهم ، وبما يوفر الموارد المالية لذلك .

ونصت المادة العاشرة على ان يلغى كل حكم يعارض مع احكام هذا القانون كما نصت المادة الحادية عشرة على ان يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون القرار اللازم لتنفيذه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

٢٩٤

١٥ فبراير ٢٠٠٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ،

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح
صالح أحمد عاشور

ياد ابي كنية منم لجااب لرياضة
ويبر الى جيدر له امار السته لصارم

٢٠٠٧/٢/١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

الاقترح بقانون

في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من

اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨م في شأن الهيئات الرياضية وتعديلاته ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢م بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى

يجب على جميع الأعضاء في جميع الأندية الرياضية بما في ذلك الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم الاشتراكات السنوية أو تم شطبهم لأي سبب آخر لا يتعلق بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة تجديد عضويتهم خلال ستة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ، وإلا سقطت عضويتهم . ولا يتم التجديد إلا بحضور العضو شخصياً إلى النادي لتحديث البيانات في استمارة جديدة للمعسوية والتوقيع عليها ، ويتولى إجراءات التجديد عدد من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من موظفي الوزارات والإدارات الحكومية الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لهذا الغرض .

ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القرارات اللازمة بتسمية الموظفين المكلفين للقيام بهذه المهمة في كل من الأندية الرياضية ، ويحدد اختصاصاتهم وأوقات دوامهم ، ومن يحق لهم الاستعانة بهم لمعاونتهم في إنجاز مهامهم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الامة

ويعفى من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي بعد تسديد ما عليهم من التزامات مالية للنادي - إن وجدت .
ولا تقبل خلال فترة الستة أشهر المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي ، ولا تعتبر من الطلبات الجديدة طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، وتنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوماً من انتهاء فترة التجديد المشار إليها ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقاً لإحكام هذه المادة .

مادة ثانية

تجري انتخابات جديدة لعضوية جميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية وفقاً لإحكام هذا القانون في وقتها المحدد .
وتكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويجرى التجديد لعضوية هذه المجالس في وقت يحدد بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء مدة الدورة ، كما يصدر الوزير خلال أسبوع من تاريخ إجراء هذه الانتخابات قراراً بتحديد موعد الاجتماع الأول لجميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد خلال أسبوعين من تاريخ إصدار القرار وذلك لاختيار من يتولى المناصب القيادية فيها ، بما في ذلك اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليهم في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ثالثة

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لعدد يساوي ثلث أعضاء مجلس إدارة النادي المطلوب انتخابهم ، وتعتبر باطلة الأوراق التي أعطيت فيها الأصوات لعدد يزيد على أو يقل عن هذه النسبة ما لم تكن الزيادة نتيجة لجبر الكسر إلى أقرب عدد صحيح ، وبسبب عدم قابلية العدد المطلوب انتخابه من الأعضاء للقسمة على ثلاثة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الإامة

ويعفى من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي بعد تسديد ما عليهم من التزامات مالية للنادي - إن وجدت .
ولا تقبل خلال فترة الستة أشهر المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي ، ولا تعتبر من الطلبات الجديدة طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية ، وتنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوماً من انتهاء فترة التجديد المشار إليها ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقاً لإحكام هذه المادة .

مادة ثانية

تجري انتخابات جديدة لعضوية جميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية وفقاً لإحكام هذا القانون في وقتها المحدد .
وتكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويجرى التجديد لعضوية هذه المجالس في وقت يحدد بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء مدة الدورة ، كما يصدر الوزير خلال أسبوع من تاريخ إجراء هذه الانتخابات قراراً بتحديد موعد الاجتماع الأول لجميع مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد خلال أسبوعين من تاريخ إصدار القرار وذلك لاختيار من يتولى المناصب القيادية فيها ، بما في ذلك اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليهم في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ثالثة

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لعدد يساوي ثلث أعضاء مجلس إدارة النادي المطلوب انتخابهم ، وتعتبر باطلة الأوراق التي أعطيت فيها الأصوات لعدد يزيد على أو يقل عن هذه النسبة ما لم تكن الزيادة نتيجة لجبر الكسر إلى أقرب عدد صحيح ، وبسبب عدم قابلية العدد المطلوب انتخابه من الأعضاء للقسمة على ثلاثة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الإامة

ويعتبر فائزا بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز.

مادة رابعة

تتكون الاتحادات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد.

وتتكون مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل واحد عن كل ناد رياضي من الأندية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، تنتخبه الجمعية العمومية للنادي من بين المرشحين من أعضائها لعضوية مجلس إدارة الاتحاد.

ويعتبر فائزا من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فان تساوى في عدد الأصوات اثنين أو أكثر من المرشحين لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد ، أجريت القرعة فيما بينهم لتحديد الفائز.

مادة خامسة

لا يجوز للشخص أن يكون عضواً في أكثر من ناد رياضي واحد.

ولأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي أو عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضية متى توفرت فيهم شروط الترشيح ، على انه لا يجوز لهؤلاء الأعضاء أن يرشحوا أنفسهم إلا لمنصب واحد ، إما لعضوية مجلس إدارة النادي أو لعضوية مجلس إدارة احد الاتحادات الرياضية التي يحق للنادي أن يكون له ممثل في مجلس إدارته.

وباستثناء حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد ، بين العضوية في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الاولمبية الكويتية ، لايجوز للشخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أي من الاتحادات والأندية الرياضية واللجنة الاولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، فان جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الادارات سقطت عضويته في جميع المجالس ، التي يجمع بينها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

مادة سادسة

باستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد من المسابقات أو البطولات أو النشاطات ، أو ما يحمل منها اسم الاتحاد أو النادي ، لا يجوز للاتحادات والأندية الرياضية أن تنظم أو تقيم أو تشرف على أي مسابقة أو بطولة أو نشاط يحمل أسم أي شخص آخر طبيعياً كان أو اعتبارياً إلا بموافقة الاتحاد الرياضي المعني أو الهيئة العامة للشباب والرياضة .

مادة سابعة

يتكون مجلس إدارة اللجنة الأولمبية من :

- ممثل واحد عن كل اتحاد رياضي يختار من بين أعضاء مجلس إدارته من غير شاغلي المناصب القيادية وفقاً للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، بطريق الاقتراع السري .
 - ثلاثة أعضاء عن الأندية المتخصصة (عضو من مجلس إدارة كل ناد لا يشغل منصب قيادي يرشحه مجلس إدارة النادي بطريق الاقتراع السري) وتختاره الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري فيما بينها على أن يكون لكل ناد صوت واحد .
- ولا يجوز تمثيل النادي المتخصص في عضوية مجلس إدارة اللجنة لفترتين متتاليتين .

وفي جميع الأحوال يعتبر فائزاً من يحصل على أكبر عدد من الأصوات وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز .

مادة ثامنة

تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، ويعقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة اللجنة خلال أسبوعين من اختيار مجالس إدارات الاتحادات الرياضية لممثليها في عضوية مجلس إدارة اللجنة ، ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القرارات بتحديد هذا الموعد ويختار المجلس في هذا الاجتماع ، كل من رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية الأخرى من بين ممثلي الاتحادات الرياضية ، فان وجد أكثر من مرشح لمنصب الرئيس أو لأي من المناصب القيادية الأخرى ، تم انتخاب أحدهم بالاقتراع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

ويعتبر فائزا من يحصل على اكبر عدد من الأصوات ، وفي حالة التعادل تجرى القرعة لتحديد الفائز ، ويكون باطلا كل اختيار لأي من هذه المناصب يتم على خلاف ذلك .

مادة تاسعة

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم كيفية تكريم اللاعبين واعتزالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء لوطنهم ، وبما يحفظ لهم مكانتهم ، ويوفر الموارد المالية لذلك .

مادة عاشرة

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة حادية عشرة

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ثانية عشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

مذكرة إيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من

اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

تمر رعاية الشباب بشكل عام والحركة الرياضية بشكل خاص مرحلة أضحت فيها الحاجة ملحة لإعادة النظر في مسيرتها وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين للوصول إلى الأهداف المنشودة تحقيقها من هذا القطاع الهام ، وإذا كان الأمر يتطلب مراجعة جميع التشريعات التي ترتبط بتنظيم هذا القطاع بما في ذلك النظم الأساسية للاتحادات والأندية الرياضية ، وكان الأمر كذلك يتطلب العمل على دراسة جميع المعوقات ومواجهتها بما في ذلك توفير المنشآت الرياضية التي تفتقر إليها الكويت بصفة عامة ومعظم الأندية الرياضية بصفة خاصة ، علاوة على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الدعم المادي والمعنوي ، ومختلف أوجه الدعم الأخرى ، فإن أي خطوة في هذا السبيل قد لا تحقق النجاح المبتغي قبل التصدي أولاً لتنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية ، وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل مجالس إدارات هذه الجهات ، وهي التي تقع عليها مسؤولية ما يتطلع إليه الجميع من دور رياضي ينتظر أن يضطلع به ويؤديه الشباب والحركة الرياضية ، ومن أجل البدء في هذه الخطوة ، أعد هذا الاقتراح بقانون ، متضمناً في مادته الأولى تنظيم العضوية في جميع الأندية الرياضية وذلك بدعوة جميع الأعضاء في هذه الأندية ، بما في ذلك الأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية أو تم شطبهم لأي سبب آخر لا يتعلق بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ، بتجديد عضويتهم خلال ستة أشهر اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون وإلا سقطت عضويتهم .

واشترطت هذه المادة أن لا يتم التجديد إلا بحضور العضو شخصياً إلى النادي والتوقيع على استمارة جديدة للعضوية محدثة بياناتها ، وناطت بعدد من موظفي الدولة الذين يندبهم رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة القيام بهذه المهمة ، ويحدد اختصاصاتها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الإامة

وقد اعفي من الإجراءات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة الأعضاء المؤسسون للنادي ، بعد تسديد ما عليهم من التزامات للنادي - إن وجدت - .
ومنعا لتداخل الأمور ، ومن غير أن تعتبر من الطلبات الجديدة ، طلبات التجديد للأعضاء الذين سبق أن شطبت عضويتهم من النادي بسبب عدم تسديدهم لاشتراكاتهم السنوية فقد نصت هذه المادة على عدم قبول طلبات العضوية الجديدة للانتساب للنادي خلال الستة أشهر المبينة في الفقرة الأولى منها ، وحتى يصبح وضع العضوية في جميع الأندية الرياضية معلوماً للكافة بعد انتهاء الفترة المحددة لتجديد العضوية ، نصت هذه المادة على أن تنشر في الجريدة الرسمية خلال الثلاثين يوماً من انتهاء فترة السنة أشهر ، أسماء من تم تجديد عضويتهم في جميع الأندية الرياضية وفقاً لإحكام هذه المادة .

ولما كان الاقتراح بقانون قد تضمن أحكاماً جديدة منها على سبيل المثال تحديد العدد الذين يجوز لعضو الجمعية العمومية للنادي التصويت له من المرشحين لعضوية مجلس إدارته النادي (مادة ٣) ، وحق كل ناد رياضي في أن يكون له ممثل في مجلس إدارة الاتحاد الذي يشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد ، تختار الجمعية العمومية للنادي من بين المرشحين من أعضائها (مادة ٤) ، فقد نصت المادة الثانية من الاقتراح بقانون على إجراء الانتخابات لعضوية جميع مجالس إدارات

الاتحادات والأندية الرياضية وفقاً لإحكام هذا القانون ، بعد ستين يوماً على الأكثر من انتهاء الموعد المحدد لتجديد العضوية في الأندية الرياضية كما هو مبين في الفقرة الأولى من المادة الأولى ، على أن تجري هذه الانتخابات في جميع الأندية الرياضية في وقتها المحدد بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجرائها .

وأوضحت هذه المادة أن تكون عضوية مجالس إدارات الاتحادات والندية الرياضية لدور مدتها أربع سنوات ميلادية ، ونصت أن يجري التجديد لعضوية هذه المجالس في وقت يحدده بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قبل ثلاثين يوماً على الأقل من انتهاء مدة الدورة ، وناطت بالوزير كذلك تحديد موعد الاجتماع الأول لجميع مجالس إدارة الاتحادات والأندية الرياضية في تاريخ واحد لانتخاب من يتولى المناصب القيادية فيها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

وكما سلفت الإشارة إليه فقد حددت المادة الثالثة من الاقتراح بقانون العدد الذي يجوز لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات ثلثي أعضاء مجلس إدارة النادي المطلوب انتخابهم ، ونصت على أن تكون باطلة الأوراق التي تعطي فيها الأصوات لعدد يزيد على أو يقل عن هذه النسبة ، واستثنى من ذلك الزيادة في النسبة إذا كانت لجبر الكسر إلى أقرب عدد صحيح بسبب عدم قابلية العدد المطلوب انتخابه من الأعضاء للقسماء على ثلاثة .

وحددت هذه المادة كذلك أن يكون فائزاً بعضوية مجلس إدارة النادي من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى اثنان أو أكثر في أدنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب انتخابه لعضوية مجلس إدارة النادي ، اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم لتحديد الفائز .

وحددت المادة الرابعة من الاقتراح بقانون تكوين الانتخابات الرياضية من الأندية الرياضية التي تشارك في مسابقة واحدة على الأقل من المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد وحتى تكون الفرصة متاحة أمام جميع الأندية الرياضية التي تشارك في المسابقات الرسمية في الاتحاد في المساهمة في إدارة شئون اللعبة وتطويرها ، فقد نصت هذه المادة علم أن تتكون مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل واحد عن كل ناد رياضي ، يتم اختيار من قبل مجلس إدارة النادي المنتخب مباشرة .

ومنعاً لإزدواجية العضوية في الأندية الرياضية حظرت المادة الخامسة من الاقتراح بقانون على الشخص أن يكون عضو في أكثر من ناد رياضي واحد .

وكما سلفت الإشارة إليه عن تكوين مجالس إدارات الاتحادات الرياضية من ممثل عن كل ناد رياضي عضو في الاتحاد ، تنتخبه الجمعية العمومية للنادي ، ومن أجل إفساح المجال أمام الأعداد الكبيرة من الكفاءات المؤهلة التي تضمها الأندية الرياضية ، فقد نصت المادة الخامسة كذلك على أن لأعضاء الجمعية العمومية للأندية الرياضية الذين يحق لهم الاشتراك في انتخابات النادي وحدهم حق الترشيح لعضو مجالس إدارات الاتحادات الرياضية بالإضافة إلى حقهم في الترشيح لعضوية مجلس إدارة النادي متى توفرت فيهم شروط الترشيح ، على أنه لا يجوز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الإامة

لهؤلاء الأعضاء أن يرشحوا أنفسهم إلا لمنصب واحد ، فإذا رشح العضو نفسه لعضوية مجلس إدارة النادي فلا يجوز له أن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد رياضي يحق للنادي أن يكون له ممثل فيه ، وكذلك إذا رشح نفسه لعضوية أي اتحاد رياضي فلا يجوز له أن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة النادي أو لعضوية مجلس إدارة أي اتحاد آخر .

وحتى يستفاد من مختلف الكفاءات ، وحتى لا يشغل أي شخص أكثر من منصب واحد في مجالس الإدارات التي لها علاقة بإدارة شؤون الشباب والرياضة واستثناء مما جاء بالمادة السابقة ، فقد حظرت المادة الخامسة الجمع بين العضوية في مجالس إدارات كل من الاتحادات والأندية الرياضية ، بحيث لا يجوز للشخص أن يكون عضواً إلا في مجلس إدارة واحدة من هذه المجالس فإن جمع أي عضو بين عضوية أي من مجالس هذه الاتحادات سقطت عضويته في جميع المجالس التي يجمع بينها ، وقد استثنى من ذلك حالة جمع واحدة وهي الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية بين العضوية في مجالس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية شريطة أن يكون هؤلاء من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذين لا يشغلون أي مناصب قيادية في الاتحاد ، مثل منصب الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق وغير ذلك من المناصب وفقاً لما يحدده الهيكل التنظيمي للاتحاد .

وباستثناء ما يحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو اسم سمو ولي العهد أو ما يحمل اسم الاتحاد أو النادي فقد حظرت المادة السادسة على الاتحادات والأندية الرياضية استمرار ظاهرة لم تكن موجودة من قبل في الكويت ، وهي ظاهرة المسابقات أو البطولات أو النشاطات التي تنظمها أو تقيمها أو تشرف عليها الاتحادات والأندية الرياضية وتحمل أسماء أشخاصاً آخرين طبيعيين كانوا أو اعتباريين ، ولا شك أن من حق هؤلاء الأشخاص أن ينظموا مثل هذه المسابقات أو البطولات أو النشاطات بمعرفتهم وفقاً للقوانين المعمول بها ، أو أن يطلبوا أن يشار إلى أسمائهم في تقارير الاتحادات والأندية الرياضية في حالة تقديمهم أي دعم للشباب والرياضة إذا كان المراد مما يقدمونه مجرداً من أي غرض ، كما أن من حق الاتحادات والنديا الرياضية أن تتخذ القرار الذي تراه مناسباً في شأن مثل هذا الطلب إلا بموافقة الاتحاد الرياضي المعني والهيئة العامة للشباب والرياضة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الإامة

ونصت المادة السابعة من الاقتراح بقانون أن يكون لكل اتحاد رياضي ممثل واحد في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ، يجرى اختياره من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ، شريطة أن لا يكون من الذين يشغلون مناصب قيادية في الاتحاد مثل منصب

الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق وأي مناصب أخرى وفقاً للهيكل التنظيمي لكل اتحاد ، فإن وجد أكثر من مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية تم انتخاب أحدهم بالاقتراع السري ، وفي حالة تعادل الأصوات تجري القرعة لتحديد الفائز ونص على أن يعتبر باطلاً كل اختيار يتم على خلاف ذلك ، وغني عن البيان التأكيد ، على أن ممثل الاتحاد في اللجنة الأولمبية الكويتية لا يجوز كذلك أن يتم اختياره أو انتخابه لأي من المناصب القيادية في الاتحاد في وقت لاحق على اختياره في عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية ما لم يكن قد استقال قبل ذلك من مجلس إدارة اللجنة وتم اختيار من يحل محله وفقاً لإحكام هذه المادة ، وثلاثة أعضاء عن الأندية المتخصصة تختاره الأندية المتخصصة بطريق الاقتراع السري فيما بينها بحيث لا يجوز تمثيل النادي المتخصص فترتين متتاليتين حتى تتاح الفرصة لجميع الأندية بالتناوب للمشاركة في عضوية اللجنة .

ونصت المادة الثامنة على أن تكون عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية لدورة مدتها أربع سنوات ميلادية ، وناطت بمجلس الإدارة أن يختار في أول اجتماع له رئيس اللجنة وشاغلي المناصب القيادية من بين ممثلي الاتحادات وبينت الحكم في حالة وجود أكثر من مرشح لأي منصب ، وكيفية إعلان الفائز لأي من هذه المناصب .

وتقديرًا للاعبين الذين يخدمون وطنهم في مختلف الألعاب ، ومن أجل العمل على ما يحفظ لهم مكانتهم ، نصت المادة التاسعة من الاقتراح بقانون على أن يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة تنظم كيفية تكريم هؤلاء اللاعبين وكيفية اعتزالهم بما يتناسب وما قدموه من عطاء متواصل لوطنهم ، وحتى يضمن على هذا التكريم الطابع الرسمي لبيان عرفان الدولة وتقديرها ، مع توفير الموارد المالية اللازمة لذلك .

ونصت المادة العاشرة على أن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون كما نصت المادة الحادية عشرة على أن يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال ثلاثين يوماً من



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالتعديل التالي على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الاقتراح بقانون في شأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية :

يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الاقتراح بقانون المشار اليه النص التالي :
" وبإستثناء حالة الجمع لممثلي الاتحادات الرياضية من غير شاغلي المناصب القيادية في الاتحاد ، بين العضوية في مجلس ادارة الاتحاد ومجلس ادارة اللجنة الاولمبية الكويتية ، لايجوز للشخص ان يجمع بين عضوية مجلس الادارة في أي من الاتحادات والاندية الرياضية واللجنة الاولمبية الكويتية والهيئة العامة للشباب والرياضة ، فان جمع أي عضو بين أي من عضوية مجالس هذه الادارات سقطت عضويته في آخر مجلس ادارة تم انتخابه او تعيينه فيه واعتبرت كان لم تكن " .

مع خالص الشكر ،،،

مقدمه
احمد عبدالعزيز السعدون

محاد الى لجنة شؤون الشباب والرياضة
مديرية ادارة الاعضاء

